الفساد الاداري والمالي وتأثيره على الأمن الوطني
دراسة تطبيقية في الواقع العراقي للمدة من ٢٠٠٣-٢٠١٨

أ.د. مؤيد عبد الحسين الفضل
الباحثة/ هديل مهدي كاظم الشكري
جامعة الفرات الاوسط/الكلية التقنية الادارية/الكوفة ديوان الرقابة المالية الإتحادي دائرة التدقيق والمتابعة
Muiead@yahoo.com hadelmahde@yahoo.com

المخلص:

ان الفساد ظاهرة قديمة عرفتها البشرية على مر كل الازمنة، وقد كانت العامل الاساسي في أنهيار وسقوط اغلب الحضارات والامبراطوريات والانظمة ومحرك للثورات والانتفاضات قديماً وحديثاً، وتزايدت هذه الظاهرة والاهتمام بها بشكل ملحوظ في الأونة الاخيرة، وها هي الثورات التي يعرفها العالم العربي او ما يسمى (بالربيع العربي) " ترفع من مكافحة الفساد شعاراً لها ".

وهي ظاهرة لا تعترف بالحدود الزمنية ولا بالحدود المكانية، اذ وجودها لا يقتصر على مجتمع ما او دولة دون اخرى، فأن الفساد متفشي في الدول المتقدمة والدول النامية، وان كان استشراؤه في هذه الأخيرة أكثر وتأثيره أخطر.

ان التحديات التي يشهدها العالم اليوم ناجمة عن مجمل التحولات الايديولوجية والجيواستراتيجية والاجتماعية المختلفة بحكم الضرورة، في تأثيراتها الداخلية والخارجية اعتماداً على الموقع الجغرافي او الانفتاح السياسي او غيرها من المبررات الموضوعية التي تجعل من البلد المتأثر بعلاقات ذات خصوصية في القضايا الدولية او ما يترتب عليه من مسؤوليات لا مفر من الدخول في ثناياها لاعتبارات تتمحور في الدور الذي يجب ان يقوم به في مجالات شتى لاسيما في المجال السياسي، وقد واجهت منطقة الشرق الاوسط من القرن الحالي وبضمنها المنطقة العربية، حالة من عدم الاستقرار السياسي والامني انعكست تأثيراتها بشكل رئيسي على معظم دول المنطقة، وما نتج من حالة عدم الاستقرار في دول المنطقة من تحديات وتهديدات دفعت بها الى التركيز على الامن الوطني كأستراتيجية سياسية وأقتصادية وأمنية.

وعليه فقد أُعد هذا البحث لدراسة الفساد الاداري والمالي وتأثيره على الامن الوطني وتطبيقه في الواقع العراقي للمدة من ٢٠٠٣-٢٠١٨

وقد أتبع الباحثان اسلوبين، خُصص أولهما لعرض الجانب النظري عن طريق الاستعانة بالبحوث والدراسات ذات الصلة بموضوع البحث، فيما تناول ثانيهما الجانب التطبيقي والذي تم تنفيذه عن طريق إعداد إستبانة تألفت من جزأين يمثل الجزء الأول معلومات عامة عن الأشخاص العاملين المخولين بالإجابة في الوحدات الاقتصادية او المنظمات عينة البحث، أما الجزء الثاني فيتكون من محورين رئيسين هما الفساد الإداري والمالي (المرحلة الأولى) ومحور تردي الامن الوطني (المرحلة الثانية) وعينة عشوائية قوامها (١٢٠) مفردة توزعت على القطاع الصناعي بواقع (٢٠ عاملين و ١٠ زبائن) وكذا الحال مع القطاعات (الزراعي والتجاري والخدمات)، وفي ضوء ذلك جرى جمع وتحليل البيانات واختبار الفرضيات بإستخدام البرنامج الاحصائي (spss).

وقد توصل الباحثان الى مجموعة من الاستنتاجات من ابرزها تعدد مراكز اتخاذ القرار المستند الى المحاصصة وفقدان الحرص والمسؤولية والوازع الوطني، كان يوفر الغطاء والبيئة اللازمة لشيوع حالة التدهور في الواقع الحالي لادارة الدولة وعدم سيطرتها على كل مصادر الفساد الاداري والمالي وبالتالي يصب ذلك في تردي الامن الوطني.

كما عرض الباحثان مجموعة من التوصيات تجلى اهمها العمل على ازالة كل الاسباب التي ادت الى ظهور النتيجة وفقاً لنظرية (يزول الأثر بزوال المؤثر)، حيث تكون الانطلاقة الاساسية من تصحيح مسار العملية السياسية واعادة الحس الوطني والانتماء الى المجتمع من خلال العمل وفق نظرية البقاء للاصلح والرجل المناسب في المكان المناسب وغيرها من النظريات.

الكلمات المفتاحية: الفساد الاداري، الفساد المالي، الامن الوطني

Administrative and financial corruption and its impact on national security
An applied study in the Iraqi reality for the period 2003 - 2018

Dr. Muayad Abdul Hussein Al-Fadl Researcher / Hadeel Mahdi Kazem Al-Shukry

Abstract:

Corruption is an ancient phenomenon known to mankind over all times. Arab Spring) "raises the anti-corruption slogan".It is a phenomenon that does not recognize time boundaries or spatial boundaries. Its existence is not confined to a society or a country without another.

There is no doubt that the challenges that the world is witnessing today are caused by the various ideological, geostrategic and social transformations by necessity, in their internal and external influences depending on geographical location, political openness or other objective justifications that make the country affected by special relations in international issues or its consequences. The Middle East region of the present century, including the Arab region, has faced a state of instability. The political and security effects were mainly reflected in most of the countries of the

region, and the resulting instability and challenges in the countries of the region led them to focus on national security as a political, economic and security strategy.
Therefore, this research was prepared to study the administrative and financial corruption and its impact on national security and its application in the Iraqi reality for the period 2003-2018
The researchers followed two methods, the first of which was devoted to present the theoretical aspect through the use of research and studies related to the subject of research, while the second dealt with the applied side, which was implemented through the preparation of a two-part questionnaire, the first part represents general information about the working persons authorized to answer in economic units or organizations The second part consists of two main axes: administrative and financial corruption (the first stage) and the deterioration of the national security (the second stage) and a random sample of (120) individual distributed to the industrial sector (20 workers and 10 customers). In the light of this, data were collected and analyzed and hypotheses were tested using the statistical program (SPSS.(
The researchers reached a number of conclusions, most notably the multiplicity of decision-making centers based on quotas and the loss of care, responsibility and national awareness, which provided the cover and environment necessary for the prevalence of the deterioration in the current reality of the state administration and its lack of control over all sources of administrative and financial corruption and thus this deterioration in national security.
The researchers also presented a set of recommendations, the most important of which is to work to remove all the reasons that led to the emergence of the result according to the theory (the effect disappears effect), where the basic breakthrough is to correct the course of the political process and restore national sense and belonging to society through working according to the survival theory of the fittest and man Right in the right place and other theories.
Key words: Administrative corruption, financial corruption, national security.

المقدمة

ان التغيير الذي حصل في سنة ٢٠٠٣ حمل معه نظرية جديدة في الادارة وهي (نظرية الهدم الخلاق) اذ تعود جذور النظرية الى القرن السادس عشر، وقد طورها (جوزيف شومبيتير) في القرن العشرين، حيث نقل الامريكي هذه النظرية الى الواقع العراقي لخدمة الاستراتيجية الامريكية التي كانت سائدة في ذلك الوقت، ومنها بناء الشرق الاوسط الجديد توافقاً مع الربيع العربي الذي بدأت عملية تطبيقه في تلك المدة. ولم تتحمل الادارة الامريكية تبعات هذه النظريات، وذلك على وجه التحديد ما يتعلق بالفساد الاداري والمالي، حيث بشكل مقصود او غير مقصود تُركت للشعب العراقي الذي كان يعيش تحت ظل الحكم الشمولي، الحرية الكاملة بأن يفعل ما يشاء تحت اسم

الديمقراطية، وحدث التحول الفجائي من كونه شعب لايدرك كيف هي الديمقراطية الصحيحة الى الانقلاب الكامل، وفتحت له كافة ابواب الحرية وقالت له (**افعل ما يحلو لك**) ومن هنا بدأت المشكلة حيث كانت عملية زرع بذور الفساد الاداري والمالي في العراق، وارتبط هذا الموضوع ايضاً بالمحاصصة السياسية وتوزيع المناصب في الوزارات في اطار العملية السياسية التي طالما تشدق بها اصحاب القرار بدعم من القوى الخارجية.

كل ما تقدم من الاشكاليات كان السبب وراء ظهور البطالة بسبب سياسة الهدم الخلاق والغاء الوزارات الامنية وخروج القطاع الصناعي والزراعي من الخدمة، وتسبب ذلك الشعور بالاحباط والشعور بالظلم لدى كافة فئات الشعب وخاصة الفقيرة والمتوسطة، وخلق ذلك دوافع للهجرة بسبب شيوع ظاهرة الجريمة المنظمة والتمرد على القانون والنظام الاجتماعي بشكل عام.

تأسيساً على ما تقدم، بدأ الامن الوطني بتحمل نتائج هذه الاشكاليات، حيث وجدت تحديات كبيرة امام عملية بسط الامن الوطني، ومن هذه التحديات هي (تشكيل العصابات بنوعيها الاجرامية والارهابية، نمو وتطور الحواضن الاجتماعية للارهاب والجريمة المنظمة، تردي الواقع الاقتصادي بقطاعاته المختلفة (الصناعية، الزراعية، التجارية والخدمية)، خلق مراكز قوى وكيانات مستقلة عن سلطة الدولة العراقية، شيوع ظاهرة غسيل الاموال والتهرب الضريبي وعدم دفع المستحقات المطلوبة لقاء خدمات (الماء والكهرباء).

ان هذه الاشكاليات تسلط الضوء على الفساد الاداري والمالي وتأثيرها على الامن الوطني حيث سيتم التصدي لها من خلال بحثنا هذا.

وفي ضوء ما سبق، ولأجل مناقشة هذا الموضوع المهم والحساس ولمعالجة أبعاده مع مراعاة صفة التكامل والترابط بين محتوياته، فقد إشتمل البحث على الآتي:

١- **منهجية البحث، وتتضمن:** (مشكلة البحث، فرضياته، والأهداف المستوحاة منه، اهميته، مجتمع وعينة البحث، الحدود الزمانية والمكانية، انموذج البحث، الاساليب المستخدمة فيه، مخطط البحث علاوةً على الدراسات السابقة).
٢- **مفهوم واهمية الفساد الاداري والمالي وكيفية انتشاره.**
٣- **الجانب التطبيقي/** نبذة عن عينة الدراسة مع استطلاع رأي العاملين والزبائن بخصوص الفساد الاداري والمالي وتردي الامن الوطني وكيفية التصدي لذلك.
٤- **الإستنتاجات والتوصيات.**

الفصل الاول" المنهجية العلمية ودراسات سابقة

١- **منهـجية البحـث:** تتضـمن منهجيـة إعـداد البحـث مشـكلة البحـث، فرضـياته، والأهـداف المسـتوحاة منـه، اهميتـه، مجتمـع وعينـة البحـث، الحـدود الزمانيـة والمكانيـة ، انمـوذج البحـث، معوقاتـه، الاسـاليب المسـتخدمة فيـه، مخطـط البحـث، علاوةً على الدراسات السابقة، وعلى وفق الآتي:-

١-١ **مشكلة البحث Research Problem:-** ان مشـكلة البحـث تنحصـر فـي النقاط والتساؤلات التالية:-

١-١-١ هل يرتبط الامن الوطني بوجود الفساد الاداري والمالي؟

١-١-٢ هل ان الفساد الاداري والمـالي يعتبر حاضـنة اساسية لتدهور الامن الوطني وظهور العصابات الاجرامية؟

١-١-٣ هل هنـاك علاقـة تبادليـة بين تـدهور الامـن الـوطني وظهـور الفسـاد الاداري والمالي؟

١-١-٤ هـل ان القضـاء علـى كافـة اشـكال الفسـاد الاداري والمـالي يـدعم استقرار الامن الوطني؟

١-٢ **فرضيات البحث Research Hypothesis:-** يقوم البحث على الفرضيات الآتية:

١-٢-١ توجد علاقة ذات دلالة احصـائية بين ظهـور الفساد الاداري والمـالي في دوائر الدولة، وتدهور الامن الوطني، حيث يتم :

- تشكيل العصابات بنوعيها (الارهابية والاجرامية).
- نمو وتطور حواضن الارهاب والجريمة المنظمة.
- تـردي الواقـع الاقتصـادي بقطاعاتـه المختلفـة (الصـناعية، الزراعية، التجارية والخدمية).
- خلق مراكز قوى وكيانات مستقلة عن سلطة الدولة.
- شيوع ظاهرة غسيل الاموال والتهرب الضـريبي وعدم دفع مستحقات الدولة.

١-٢-٢ نفـرض ان هنالـك دوافـع مرتبطـة بالفسـاد الاداري والمـالي تـدفع بأتجاه التدهور الامني وظهور العصـابات الارهابيـة، وهـذه الـدوافع هي:

- البطالة بأشكالها المختلفة.
- الشعور بالاحباط وفقدان الامل.
- الشعور بالظلم والغبن.
- ارتفاع معدلات دوران العمل.
- التمرد على القوانين والانظمة وصولاً الى الانهيار التنظيمي.

١-٢-٣نفرض ان هنالك علاقة منطقية تبادلية بين تدهور الوضع الامني وظهور الفساد الاداري والمالي.

١-٢-٤نفرض ان القضاء على الفساد الاداري والمالي من شأنه ان يدعم الاستقرار والامن الوطني.

١-٣ أهداف البحث Research Objectives:- يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١-٣-١ تسليط الضوء على العلاقة التلازمية بين ظهور الفساد الاداري والمالي في دوائر الدولة وذلك بأشكاله المختلفة الموضحة في فرضيات البحث وبين تدهور الامن الوطني وحسب ماهو معروض في فرضيات الدراسة اعلاه كخطوة اساسية للتصدي لذلك.

١-٣-٢ امكانية الحد من التدهور الامني بأشكاله الموضحة بالفرضيات اعلاه، وذلك من خلال السيطرة على الفساد الاداري والمالي.

١-٣-٣ السيطرة على كافة التفاصيل المتعلقة بالفساد الاداري والمالي كخطوة اساسية نحو السيطرة على الامن الوطني بشكل عام وبشكل متزامن.

١-٤ أهمية البحث Research Significance:- تنبع اهمية البحث من الامور التالية:

١-٤-١ تسليط الضوء على اهم المشكلات التي يعاني منها العراق في الوقت الحاضر وهو الفساد الاداري والمالي وعدم الاستقرار الامني.

١-٤-٢ تحديد اهم الظواهر والابعاد التي يمكن ان تؤثر في مشكلات العراق الحالية وذلك بقدر تعلق الامر بالفساد الاداري والمالي والوضع الامني بشكل عام.

١-٥ مجتمع وعينة البحث Community and sample research:-

١-٥-١ مجتمع البحث: ان مجتمع دراستنا الحالية هو كافة القطاعات العاملة في العراق بما في ذلك الانتاجية والخدمية.

١-٥-٢ عينة البحث: مجموعة من العاملين في القطاعات الانتاجية (الصناعي، الزراعي،التجاري) وقطاع الخدمات بشكل عام بالاضافة الى الجمهور العام.

١-٦ الحدود الزمانية والمكانية Temporal and spatial boundaries:-

١-٦-١ الحدود الزمانية: تمتد الحدود الزمانية لدراستنا للفترة من ٢٠٠٣ (بداية التغيير في الواقع السياسي في العراق) ولغاية بداية عام ٢٠١٩.

١-٦-٢ الحدود المكانية: التركيز على الاوضاع في العراق فقط من شماله الى جنوبه ومن شرقه الى غربه.

٧-١ **انموذج البحث Study model :-** ان انموذج دراستنا موضح بالشكل رقم (١)، والذي يتضح فيه كيف ان الفساد الاداري والمالي يؤدي الى حزمة من الاشكاليات:

- البطالة بأشكالها المختلفة.
- الشعور بالاحباط وفقدان الامل.
- الشعور بالظلم وتحقق الغبن.
- ارتفاع معدلات دوران العمل.
- التمرد على القوانين والانظمة وصولاً الى الانهيار التنظيمي، وهي احد اشكال او مؤشرات الانهيار التنظيمي في المؤسسات.

- البطالة بأشكالها المختلفة.
- الشعور بالاحباط وفقدان الامل.
- الشعور بالظلم وتحقق الغبن.
- ارتفاع معدلات دوران العمل.
- التمرد على القوانين والانظمة وصولاً الى الانهيار التنظيمي، وهي احد اشكال او مؤشرات الانهيار التنظيمي في المؤسسات.

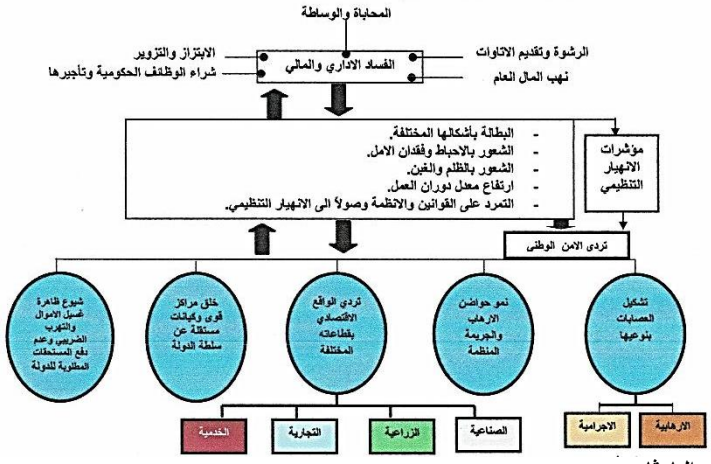

المصدر: من اعداد الباحثان

الشكل رقم (١) انموذج الدراسة

ان ظهور هكذا اشكاليات في البلاد من شأنه ان يؤدي الى حدوث الخلل والاضطراب في الامن الوطني، وذلك من حيث:

١- تشكيل العصابات بنوعيها:

- العصابات الارهابية.
- العصابات الاجرامية.

٢- نمو حواضن الارهاب والجريمة المنظمة.
٣- تردي الواقع الاقتصادي بقطاعاته المختلفة.
- القطاع الصناعي.
- القطاع الزراعي.
- القطاع التجاري.
- قطاع الخدمات بشكل عام.

٤- خلق مراكز قوى ودويلات وكيانات مستقلة عن سلطة الدولة.
٥- شيوع ظواهر سلبية تجاه الدولة ومنها:
- ظاهرة غسيل الاموال.
- التهرب الضريبي.
- عدم دفع مستحقات الدولة.
- التفكك الاسري والاجتماعي.

١-٨ الاساليب المستخدمة في البحث Methods used in research :-

استخدم الباحثان نوعين من الاساليب وهي:-

١-٩-١ الاساليب الكمية: وتتعلق بالتحليل الافقي والعمودي للبيانات التي يتم الحصول عليها.

١-٩-٢ الاساليب النوعية: وتتعلق بالاستطلاع من خلال الاستبانات المختلفة للوقوف على ابعاد المشكلة من خلال استطلاع آراء اصحاب القرار والمواطنين.

١-٩ مخطط البحث Research Chart:-

يصور الشكل رقم (٢) في الأدنى مخطط البحث بجانبيه النظري والتطبيقي، وكما يأتي:-

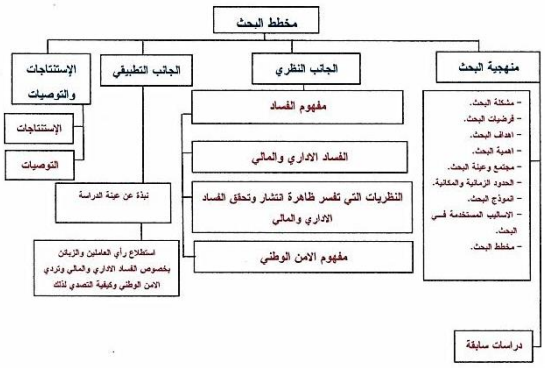

المصدر: من إعداد الباحثان.

الشكل رقم(٢) مخطط البحث

٢- دراسات سابقة Previous Arab Studies

٢-١ دراسة (**الجريش،سلمان بن محمد،٢٠٠٣**) بعنوان (**الفساد الاداري وجرائم اساءة استعمال السلطة الوظيفية**):

تهدف الدراسة الى بيان ماهية الفساد الاداري وصوره وخصائصة والعقوبات الخاصة بجرائمه والاجراءات الجنائية والتأديبية الخاصة به.

وقد توصل الباحث الى عدة نتائج وتوصيات اهمها ان الوظيفة العامة هي وعاء السلطة ومرآتها وعليها تعتمد سمعة الدولة، كما أن جريمة اساءة استعمال السلطة ليست جديدة وليست طارئة، ولا يخلو منها زمان او مكان وقد تكون اسبابها متشابهة، لان الطبيعة البشرية واحدة والاختلاف انما هو في الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والادارية، كما انها ليست حديثة، كما ان اصحابها مجهولون وهي وثيقة الصلة بالفساد الاداري.

٢-٢ دراسة (**الشقحاء، فهد بن محمد،٢٠٠٤**) بعنوان (**الامن الوطني:تصور شامل/المفهوم- الاهمية-المجالات-المقومات**):

تهدف هذه الدراسة الى بيان المفهوم الشامل للامن الوطني واهميته بالنسبة للفرد والدولة، وقد توصلت الدراسة الى مجمل من التوصيات اهمها ان الامن الوطني قضية كبرى ومسألة مصيرية لا تتعلق بالسلطة وبقائها او بنخبة من الناس ومصالحها بكل بكيان وهوية الامة بأكملها، لذا يجب العناية بها بصدق واخلاص وموضوعية ولا يجوز ان ترتبط بمصالح خاصة او باعتبارات مؤقتة.

٢-٣ دراسة (**محمد، ابراهيم عبد القادر، ٢٠١٣**) بعنوان (**التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة على الامن الوطني الاردني في الفترة(١٩٩٩- ٢٠١٣) دراسة حالة**):

تهدف الدراسة الى تحليل طبيعة التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة على الامن الوطني الاردني، وتسليط الضوء على ادارة الدولة الاردنية وقدرتها على التعامل مع التحديات الداخلية والخارجية والحد من تأثيرها على الامن الوطني الاردني في ضوء تأثيرات البيئة الخارجية.

وقد خلصت الدراسة الى ان الدولة الاردنية تواجه تداعيات تأثير عدم الاستقرار في المنطقة مما ساهم بشكل سلبي في التأثير المباشر على الامن الوطني الاردني.

٢-٤ دراسة (**سلمان،تغريد داود، ٢٠١٥**) بعنوان (**الفساد الاداري والمالي في العراق وأثره الاقتصادي والاجتماعي(اسبابه، انواعه، مظاهره وسبل معالجته)**):

يهدف البحث الى توضيح الفساد الاداري والمالي (انواعاً واسباباً ومعالجاته)، وكذلك اثبات العلاقة الموجبة بين الفساد الاداري والمالي في العراق والعالم اجمع وبين انتشار المؤسسات الرادعة ومردوداته من خلال توضيح الكيفية التي ينخفض فيه الفساد

الاداري والمالي بسبب وجود انتشار المؤسسات والمنظمات الدولية والعالمية لمكافحة هذا الفساد.

ومن اهم التوصيات التي ركز عليها البحث تمثلت في اهمية تطوير قوانين مكافحة الفساد بأستمرار وفرض العقوبات الصارمة على مرتكبي جرائم الفساد ومعاقبة المنحرفين من كبار المسؤولين.

الفصل الثاني: الاطار الفكري للدراسة

مفهوم واهمية الفساد الاداري والمالي وكيفية انتشاره

٢-١ مفهوم الفساد The concept of corruption

ان الفساد اصبح ظاهرة أقلقت المجتمعات الانسانية والحكومة وعرقلة سير المرافق العامة منذ اقدم العصور، لأن الفساد اساسه انساني يهدف الى تحقيق مصالح خاصة على حساب المصلحة العامة ويضر بالدولة والمجتمع.

وأن الفساد مصطلح يتضمن معاني عديدة [١] تلتقي في طياته جوهرة الفكرة والمقاصد، اذ انه يمكن ان يكون موجوداً في كافة المرافق الحكومية منها والخاصة، فهو يجد له ارضية في اي تنظيم تكون فيه القوة لشخص واحد مسيطر او محتكر لسلعة ما او صاحب قرار وتكون هنالك حرية في تحديد الافراد الذين يستلمون هذه السلعة والخدمة او تمرير القرار لفئة دون اخرى.

يُعد الفساد ذو مفهوم مركب له ابعاد متعددة وتختلف تعريفاته باختلاف الزاوية التي يُنظر من خلالها اليه، فيعد فساداً كل سلوك ينتهك القواعد والضوابط التي يفرضها النظام ويهدد المصلحة العامة ويدفع نحو اساءة استخدام الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، ويتضمن مصطلح الفساد العديد من صور الفساد [٢].

ونجد ان الفساد يُعرف بأنه خروج عن القانون والنظام العام وعدم الالتزام بهما من اجل تحقيق مصالح سياسية واقتصادية واجتماعية للفرد او لجماعة معينة [٣].

ونرى ان الفساد هو عبارة عن سلوك اداري شخصي يتعلق بالوظيفة العامة يؤدي الى الانحراف عن الواجبات والاهداف المرسومة بسبب اعتبارات شخصية وتفضيل المصلحة الخاصة على المصلحة العامة من خلال مخالفة القوانين والمعايير الاخلاقية السامية للمجتمع **(بيضون، ٢٠١٣: ٢٢٣- ٢٣٤)**.

ومن خلال مجموعة التعاريف ذات الرؤى المختلفة نجد ان للفساد اسباب عديدة قد تكون سياسية او اجتماعية او اقتصادية وغيرها وتتمثل نتيجة غياب الحريات والنظام الديمقراطي ضمن مؤسسات المجتمع المدني فضلاً عن ضعف المؤسسات الاعلامية والرقابية.

ولظهور الحروب وآثارها ونتائجها في المجتمع والتدخلات الخارجية والطائفية والعشائرية والمحسوبية والقلق الناجم من عدم الاستقرار من الاوضاع والتخوف من المجهول دفع بالكثيرين نحو التفكير في وسائل غير مشروعة لجمع المال لغرض

مواجهة المستقبل الغامض، وتلعب العوامل الاقتصادية المتردية والمحفزة نحو سلوك طريق الفساد وانعكاساتها على ارتفاع تكاليف المعيشة وهذا الامر اذا انتشر له آثار سلبية عديدة تمس العديد من الجوانب الاقتصادية [٤] والسياسية للدولة.

٢-٢ الفساد الاداري والمالي Administrative and financial corruption

ان الفساد (**corruption**) كظاهرة يمكن ان ينتشر في كافة المواقع والانشطة، الا اننا هنا في هذا البحث نركز على الملامح الادارية والمالية لانتشاره، حيث ان الفساد الاداري يقصد به الخروج عن القواعد والنظريات الادارية والعمل وفق المصالح الشخصية، ومن اشكاله: **(الفضل وآخرون، ٢٠١٨: بدون رقم صفحة)**

- الجهل بأساليب الادارة الحديثة.
- الاخفاق في انجاز اهداف المنظمة.
- استغلال المنصب العام والتصرف بالاملاك العامة بطريقة غير قانونية (**عبد الله، ٢٠١١: ١٩**).
- الوساطة وهي الخروج عن اللوائح التنظيمية الرسمية (**الجشعمي، ٢٠١٤: ٥٣**).
- المحسوبية والمنسوبية في اشغال المواقع الوظيفية.

اما بخصوص الفساد المالي فأن من اشكاله :

- التجاوز على المال العام والتصرف به دون وجه حق.
- الاخفاق في تنظيم الاهداف المالية للمنظمة.
- السرقة والتهريب وعدم الخضوع للتعليمات المتعلقة بالضرائب وقيود السياسة المالية والنقدية للدولة.
- عدم العمل وفقاً للقواعد والفروض المحاسبية وكافة التشريعات التي تنظم العمل المالي والمحاسبي.

٢-٣ النظريات التي تفسر ظاهرة انتشار وتحقق الفساد الاداري والمالي

Theories that explain the prevalence and achievement of administrative and financial corruption

تصدى الاستاذ الدكتور (**ملحم، ٢٠٠٨: بدون رقم صفحة**) الى موضوع علماء الادارة وروادها في العالم/ السيرة الذاتية والاسهامات العلمية والعملية، حيث تناول ما قدمه كل متخصص بالادارة بشكل عام وفي الادارة العامة وادارة الاعمال بشكل خاص، وبقدر تعلق الامر بالادارة العامة والهيكل التنظيمي العام للدولة، وذلك مثل:

- Woo draw Wilson(1856 - 1924)
- Halsey GU lick (1892 - 1990)
- George H. Fredrickson (1934- 1962)
- Frederick Herzberg (1923-2000)

وبخصوص موضوع الفساد الاداري والمالي، لم يكن هنالك حديث واضح عن الموضوع، في حين قدم الاخير (F. Herzberg) تلميحات عن العوامل التي تؤدي الى عدم الرضا عن الوظيفة والعمل وطبيعة الانسان (Work and the Nature of Man)، حيث قدم نظرية تتعلق بكيفية تحفيز الموظفين ومنعهم من التجاوز على المال العام، حيث دحض نظرية (KITA) والتي تعني الركل على المؤخرة (Kick In the THeass) التي كانت سائدة في بداية القرن التاسع عشر وقدم مقابل ذلك نظرية الاشراف الوظيفي (Job Arrichment) واثنى على نظرية العصى والجزرة (Crrot & Stick Theory) في التعامل مع الموظفين، الذي ينبغي وضعهم في المسار الوظيفي الصحيح وعدم الاقتراب من الوضع المنحرف والمعروف حالياً بالفساد(**corruption**).

ان التوجه الحقيقي نحو التصدي لظاهرة الفساد الاداري والمالي قدم من قبل الاستاذ (**ROSS, 2006: بدون صفحة**) والذي عرض ثلاث نظريات اساسية للموضوع، كما يلي [٥] :

- نظرية علاقة الجزء بالكل Part- all Theory
- نظرية الدومينو Domino Theory
- نظرية السبب والنتيجة Cause- effect Theory

وفيما يلي توضيح لكل واحدة من هذه النظريات وبقدر تعلق الامر بوقوع وانتشار الفساد الاداري والمالي:

٢-٣-١ نظرية علاقة الجزء بالكل Part- all Theory

يقصد بهذه النظرية ان احد اجزاء او اطراف المتغيرات المستقلة او التابعة يمكن ان تؤثر على بقية الاطراف، ويكون هنالك محصلة نهائية، بحيث يكون هنالك تأثير واضح في الموقف النهائي للظاهرة، وبقدر تعلق الامر بأشكالية الفساد الاداري، فأن احد عناصر او اطراف او اجزاء هذه الاشكالية في الواقع يمكن ان يؤثر على بقية الاجزاء الاخرى وهذا ما جاء في النظرية التي تقدم بها (**Andrej Ehrlich**)، واذا اخذنا بنظر الاعتبار ان الواقع يكشف عن حزمتين من المؤثرات تدخل الاشكالية في مرحلتين، وهما: (**ROSS, 2006 :مصدر سابق**)

اولاً: المرحلة الاولى

وهي التي يتم فيها ظهور الفساد الاداري من خلال المؤثرات المتبادلة التالية:

١. الجزء الاساس من المؤثرات المسبب للاشكالية:
   - الرشوة وتقديم الاتاوات.
   - نهب المال العام.
   - شراء الوظائف الحكومية.

- الابتزاز والتزوير.
- المحاباة والوساطة.

٢. الجزء الذي يمثل العناصر المصاحبة للاشكالية والرديف لها وهي كما يلي: [٦]

- البطالة بأنواعها المتنوعة.
- الشعور بالاحباط وفقدان الامل.
- الشعور بالظلم والغبن.
- ارتفاع معدلات دوران العمل.
- التمرد على القوانين والانظمة.

ان المؤثرات في المرحلة الاولى الموضحة بالرقم (١) والرقم (٢) اعلاه مع بعضها البعض تعبر عن ما يعرف بـــ (السبب) والتي تؤدي الى ظهور النتيجة، ولذلك يذهب الباحثون الى تطبيق اسلوب (السبب والنتيجة Cause- effect) في التصدي لهكذا اشكالية والتي سوف يتم التصدي لها في الفقرات اللاحقة.

والشكل رقم (٣) يبين العلاقة بين اسباب محور الفساد واسباب تدهور الامن الوطني وفقاً لنظرية علاقة الجزء بالكل:

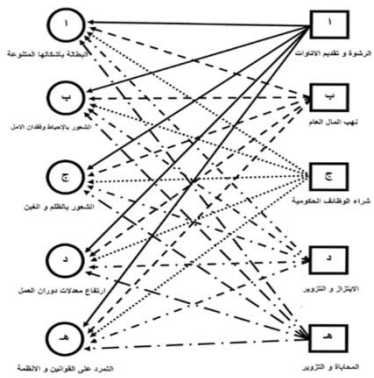

الشكل رقم (٣) العلاقة بين اسباب تدهور الامن الوطني وفقاً لنظرية محور الفساد واسباب علاقة الجزء بالكل

ثانياً: المرحلة الثانية

حيث في هذه المرحلة يتم سحب كافة المؤثرات اعلاه على الامن الوطني بشكل منطقي، حيث ان ظهور الفساد الاداري والمالي هو البيئة الحاضنة الاساسية لتدهور الامن الوطني، وان هنالك تداخل واضح بين العناصر المؤثرة في الفساد الاداري والمالي مع العناصر المؤثرة في تدهور الامن الوطني، وانطلاقاً من نظرية علاقة الجزء بالكل نعرض في الشكل رقم (٤) هكذا انواع من العلاقات:

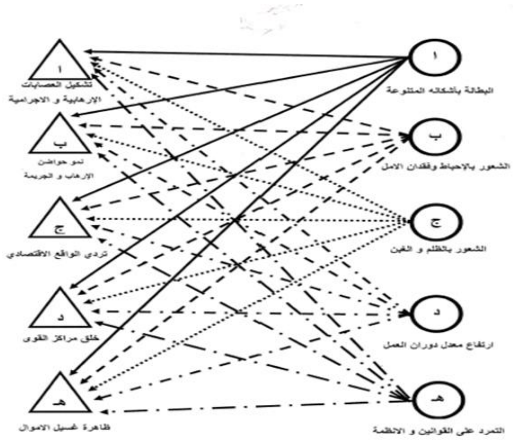

الشكل رقم (٤) العلاقة بين اسباب محور الامن الوطني المستندة الى اسباب محور الفساد الاداري والمالي وفقاً لنظرية الجزء بالكل

٢-٣-٢ نظرية الدومينو Domino Theory

بموجب هذه النظرية، فأن وقوع حدث معين ذو اهمية معينة في الواقع الاداري والمالي، سوف تنسحب على بقية الاحداث، ويذهب الباحثان الى تسمية هذا الحدث بما هو حاصل في قطع الدومينو التي يتم ترتيبها بشكل متسلسل ومتوازي كما هو واضح في الشكل رقم (٥)، بحيث اذا وقعت اول قطعة فأنها سوف تؤدي الى وقوع بقية القطع الاخرى بشكل متلاحق:

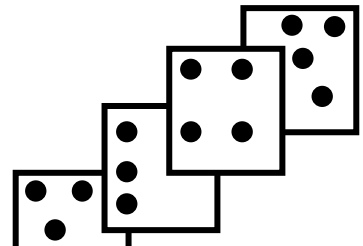

الشكل رقم (٥) نظرية الدومينو في تسلسل وقوع [illegible] سقوط احد القطع يترتب عليه سقوط بقية القطع الا[illegible]والي

وبقدر تعلق الامر بموضوع البحث، فأن وقوع اي حالة من حالات الفساد الاداري والمالي، سوف يترتب عليها ظواهر لاحقة اخرى بعضها يرتبط بالارهاب وحواضنه والبطالة والتي في نهاية المطاف تؤدي الى تردي الامن الوطني والذي هو في الشكل رقم (٥) يمثل القطعة الاخيرة.

٢-٣-٢ نظرية السبب والنتيجة Cause- effect Theory

ان الاستاذ الياباني (ايشيكاوا IShikawa) هو اول من قدم هذه النظرية ضمن ادوات ادارة الجودة الشاملة (Total Quality Management) وذلك من اجل بلوغ حالة الجودة الشاملة في انجاز المهمات في المنظمة، وقد تم تسمية هذا الاسلوب بنظرية السبب والنتيجة Cause- effect حيث ان وقوع نتيجة معينة في الواقع العملي يعود الى اسباب مختلفة، وقدم الاستاذ (IShikawa) هذه الفكرة مستعيناً بالهيكل العظمي للسمكة وفقاً للشكل التالي:

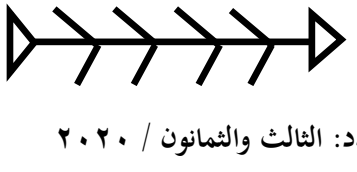

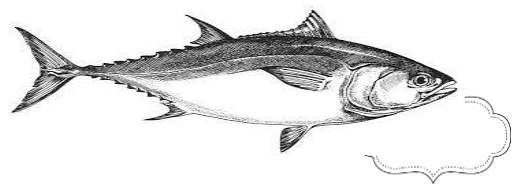

حيث ان الاستاذ المذكور قدم الفكرة على اعتبار أن رأس السمكة هي النتيجة والعظام الجانبية هي الاسباب:

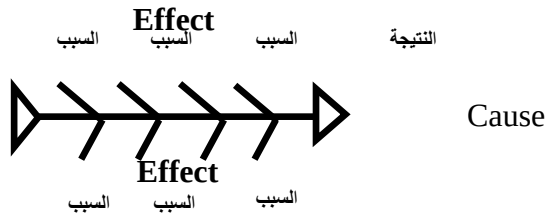

شكل رقم (٦) نظرية السبب والنتيجة، رأس السمكة هي النتيجة والعظام الجانبية هي الاسباب

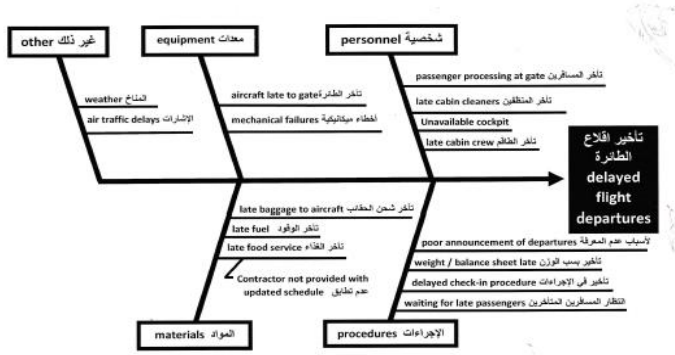

الشكل رقم (٧) ا **ائرة**

ولو أخذنا على سبيل المثال تأخير في اقلاع الطائرة فان السبب في وجودها انواع مختلفة من الاسباب كما هو واضح في الشكل رقم (٧)، وبنفس الطريقة فأننا سوف نعمل على تطبيق هذه الفكرة على الجوانب الادارية وبالتحديد في مجال :

- ظهور الفساد الاداري والمالي.
- تردي الامن الوطني.

٢- ٤ مفهوم الامن الوطني The concept of national security

برز مفهوم الامن الوطني وتعزز حديثاً بعد الظروف السياسية والامنية التي عانت من خلالها الدول في اوربا خاصة نتيجة حرمانها من الامن والاستقرار، ولعل الاحداث العالمية ساهمت في بلورة مفهوم الامن الوطني وأعادة الاهتمام بدراسته بطريقة معمقة، واهم هذه الاحداث هي حقبة الاستعمار التي عاشتها شعوب كثيرة عانت خلالها من حرمان الامن وفقدان الاستقرار، فدفعها ذلك الى القيام بحركات للتحرر الوطني هدفها

تحقيق الامن الذاتي للدولة والتمتع بخيراتها ومقوماتها الاقتصادية والبشرية واستغلال كافة امكاناتها لتحقيق الامن الوطني الشامل المتكامل.

سنتطرق هنا الى معنى ومفهوم كل من الأمن والأمن الوطني:

الأمن : تشير معاجم اللغة الى ان كلمة (أمن) تعني الشعور بالاطمئنان وعدم الخوف **(مصطفى وآخرون، ١٩٨٠، بدون رقم صفحة)**، ومن الطبيعي في ضوء هذا المدلول اللغوي للكلمة ان يعني الامن عند الفرد العادي معنى موافقاً، وهو غياب العنف والمخاطر التي تهدد الشخص وحقوقه، او بعبارة اخرى عدم خوف الشخص من التعرض للاكراه والاذى الحسي.

وقد عرف **(JacobsonK, 1979: 148)** الامن بأنه شعور الانسان بالعدالة الاجتماعية والاقتصادية في الوسط الذي يعيش فيه، ومن مظاهر هذه العدالة هي حصول الانسان على فرص متكافئة للنمو والتطور وتوافر الحد الادنى من متطلبات العيش الكريم.

وقد قسم بعض الباحثين الامن الى نوعين او شكلين هما: **الامن السلبي** والذي يعني قيام الانسان باتقاء الشر وهو أمن الانسان الناتج من الخوف من العدوان والظلم والفقر والجهل ...الخ، اما الجانب الآخر فهو **الامن الايجابي** والذي يتمثل في سعي المرء المستمر والمتواصل للحصول على حقوقه وتحسين احواله وتأمين مستقبله وضمان كل ذلك، على ان الشكلين متصلان اتصالاً وثيقاً، فهما وجهان لعملة واحدة، وغايتهما واحدة وهي العيش بسعادة وأمن وسلام.

ويقسم الامن من وجهة نظر موضوعية الى قسمين هما: **(بكزادة،١٩٩٩: ٣١-٣٣)**

- **الامن العام (الشامل):** ويشمل كافة فروع ومناحي الحياة مثل الامن الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي والاعلامي والعسكري ... الخ.
- **الامن الخاص**: وهو المعني بعلوم الامن، ويشمل امن الافراد وأمن المعلومات وأمن المكان وأمن المؤتمرات ...الخ.

اما من الناحية الجغرافية فأن الامن يقسم الى الاقسام التالية:

- **الامن القومي (الوطني):** وهو المعني بالدرجة الاولى بأمن الدولة.
- **الامن الاقليمي**: وهو الامن المشترك لمجموعة من الدول.
- **الامن الدولي**: وهو امن العالم، وأصبح اليوم يُعرف بالأمن الانساني المشترك الذي يتحدث بأسم الانسانية جمعاء.

الامن الوطني : هو تأمين سلامة الدولة ضد اخطار خارجية وداخلية قد تؤدي بها الى الوقوع تحت سيطرة اجنبية نتيجة ضغوط خارجية او انهيار داخلي **(الكيالي، ١٩٧٩: ٣٣١)**، وفي تعريف آخر أمن الدولة هو: مجموع مصالحها الحيوية، ومن ثم فأن تحقيق أمن الدولة انما يتم بحماية مصالحها الحيوية **(الغنيمي، ١٩٧٤: ١٢٢-١٢٣)**.

ويمثل الامن الوطني مجموعة من الاجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لمواجهة التهديدات ومعالجة اخطار قائمة ومحتملة.
وتمثل **البيئة الداخلية** مجموعة المكونات الداخلية للدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والسكانية التي تشكل اما عناصر قوة او ضعف للدولة بما يهدد امنها الداخلي، اما البيئة الخارجية فتتمثل لاي دولة في ثلاثة ابعاد (**محافظة وآخرون، ٢٠٠٦: ٢١٦**) وهي البيئة المحاذية والبيئة الاقليمية وأخيراً البيئة الدولية.
وان للامن الوطني مجالات رئيسية منها ما يتأثر بمتغيرات علاقاتها واوضاعها الداخلية ومنها ما يتأثر بشكل اكبر بمتغيرات علاقاتها الخارجية والاوضاع الدولية، وسنتطرق بشكل مختصر الى كل من المجالين الداخلي والخارجي:-
المجالات الداخلية : وهي

- الامن النفسي: وهو شعور بالاطمئنان يجده الفرد عندما تستقر الظروف المحيطة به.
- الامن الاجتماعي: شعور يجده عموم افراد المجتمع عندما تثق نفوسهم بمتانة تقاليدهم واعرافهم وممارساتهم الاجتماعية.
- الامن السياسي: ان الامن السياسي هو حالة خاصة من الطمأنينة الاجتماعية تتحقق كلما عظم احترام الدولة للطبيعة السياسية للانسان وسعت بأخلاص نحو تهيئة الظروف المؤدية الى الاستجابة لمتطلبات تلك الطبيعة.
- الامن المعيشي: اطمئنان المجتمع الى توفر اسباب العيش الانساني الكريم في الدولة.
- الامن المدني: هو تحرر الدولة من التصرفات التي تخالف ضوابطها الدستورية والقانونية الرسمية المتعلقة بحقوق وواجبات افراد المجتمع وفئاته.
- الامن الحضاري: شعور مواطن الدولة بالاطمئنان والرضا والسعادة لما يجده في دولته من هوية ذاتية وشموخ ثقافي في مجالات الحياة المختلفة تحرره من التبعية واستصغار الذات والاعتماد على الآخرين.

المجالات الخارجية: ان من اهم مجالات الامن الوطني الخارجية الرئيسية التي ينبغي ان تهتم بها الدولة في اطار مجهوداتها الرامية لحفظ واستقرار امنها الوطني هي:

- مجال الامن الفكري: اطمئنان مجتمع الدولة الى قدرته على التصدي للاتجاهات الفكرية التي من شأنها ان تؤثر سلباً على تصوره لمشكلاته (**بكار، ١٩٩٣: بدون رقم صفحة**) (**الطلاع، ١٩٩٩: بدون رقم صفحة**).
- مجال الامن العسكري: وهو أمن اراضي الدولة ضد العدوان الخارجي.
- مجال الامن الاقتصادي: وهو اعتماد الدولة على ذاتها لتحقيق اهدافها الاقتصادية وتأمين الضروريات المادية لاستمرار بقائها كياناً عزيزاً، ويمثل اقليم الدولة

عاملاً حاسماً بالنسبة لأمنها الاقتصادي وذلك لانه يقرر قدرتها الذاتية لاحداث التطور الاقتصادي المنشود.
وغيرها من مجالات الامن الوطني الخارجية الاخرى.

الفصل الثالث: الجانب التطبيقي للدراسة

٣-١ نبذة عن عينة الدراسة: About the study sample

تم اعتماد اربعة قطاعات اساسية من الاقتصاد الوطني لتطبيق فكرة البحث، وهذه القطاعات هي:

- القطاع الصناعي.
- القطاع الزراعي.
- القطاع التجاري.
- قطاع الخدمات.

ان هذه القطاعات هي جزء من الهيكل العام الاداري والحكومي الذي من خلاله يحصل المجتمع العراقي على خدماته الاساسية المختلفة، علماً بأن هذه القطاعات هي متداخلة مع بعضها البعض وكذلك مع بقية القطاعات الحكومية:

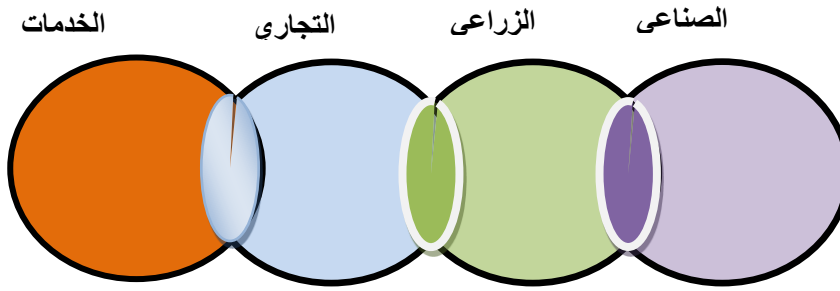

الشكل رقم (٨) تداخل القطاعات عينة الدراسة

ومن خلال المؤسسات والمنظمات الادارية التابعة الى هذه القطاعات، تم حصر مجموعة من الاشكاليات بالاعتماد على ما يأتي:

اولاً: ندوة استضافة السيد رئيس الوزراء في يوم ٢٠١٩/٥/١٨ في البرلمان، حيث عرض ما يقارب من (٤٠) ملفات فساد ترتقي الى كونها ازمات متجذرة في الواقع الاداري والاقتصادي وبالاخص في القطاعات المشار اليها اعلاه.

ثانياً: الاستطلاع الاولي الذي قام به الباحثان في هذه القطاعات ومن خلال التقارير والبحوث التي سجلت فيها، وقد تم تقسيم هذه الاشكاليات الى محورين متداخلين وذلك وفقاً لمتطلبات تطبيق اسلوب السبب والنتيجة:

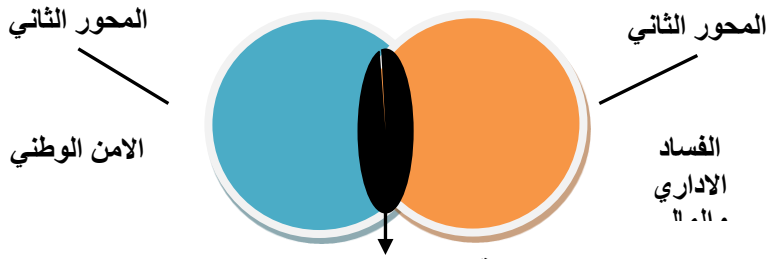

الشكل رقم (٩) تداخل محور الفساد الاداري والمالي مع محور تردي الامن الوطني

المحور الاول: انواع واشكال حالات الفساد الاداري والمالي وساهمت في دعمه وظهوره وهي الحزم الآتية:

الحزمة (١-١):

- الرشوة وتقديم الاتاوة.
- نهب المال العام.
- شراء الوظائف الحكومية وتأجيرها.
- الابتزاز والتزوير.
- المحاباة والوساطة.

الحزمة (١-٢)

- البطالة بأشكالها المختلفة.
- الشعور بالاحباط وفقدان الامل.
- الشعور بالظلم والغبن.
- ارتفاع معدلات دوران العمل.
- التمرد على القوانين والانظمة.

ان ملفات الفساد قد تم عرضها من خلال الشكل رقم (٣).

المحور الثاني: انواع واشكال حالات الفساد الاداري والمالي التي ارتبطت بتردي الامن الوطني، حيث يُعد هذا الموضوع هو النتيجة النهائية لما سوف تؤول اليه الاوضاع بعد تحقق الفساد الاداري والمالي، وتسهم في ظهور هذه النتيجة الحزم التالية:

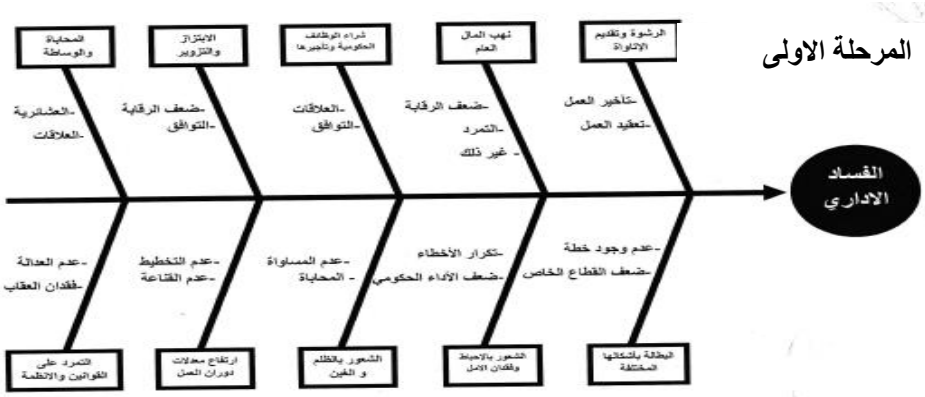

الشكل رقم (١٠) اسلوب السبب والنتيجة (Cause- effect) والذي يعرف بأسلوب (Fish ben) عظم السمكة في تفسير العلاقة بين اسباب ظهور الفساد الاداري وتردي الامن الوطني

الحزمة (١-٢): من المحور السابق

- البطالة بأشكالها المختلفة.
- الشعور بالاحباط وفقدان الامل.
- الشعور بالظلم والغبن.
- ارتفاع معدلات دوران العمل.
- التمرد على القوانين والانظمة.

الحزمة **(٢-٢)**:

- تشكيل العصابات.
- نمو حواضن الارهاب والجريمة المنظمة.
- تردي الواقع الاقتصادي.
- خلق مراكز القوى.
- غسيل الاموال.

ان ملفات الفساد الوارد ذكرها اعلاه قد تم عرضها من خلال الشكل رقم (٤) ولاجل تحليل ودراسة هذه الظواهر وهذه الملفات وأثرها على وقوع الفساد الاداري والمالي وفي النهاية تردي الامن الوطني، تم استطلاع رأي العاملين في هذه القطاعات الاربعة (وكذلك الزبائن) لاجل الوقوف على عمق هذه الاشكاليات وكيفية التصدي لها في الواقع العملي [٧]

المرحلة الثانية

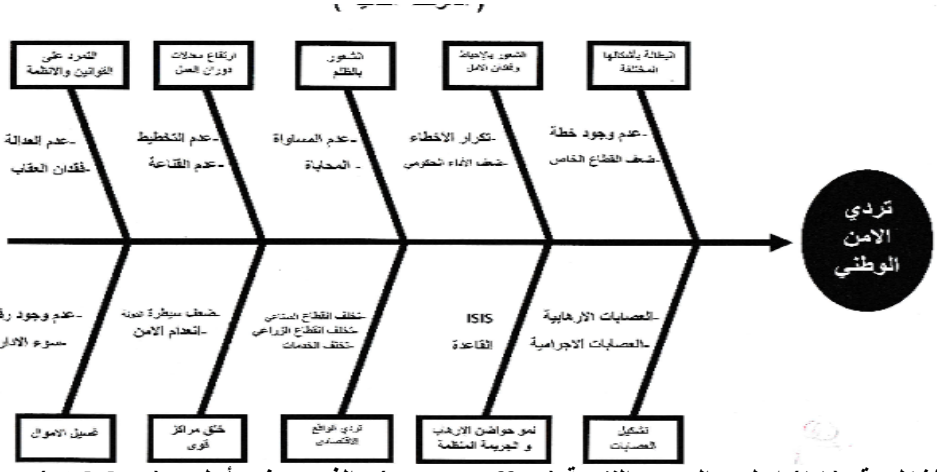

الشكل رقم (١١) اسلوب السبب والنتيجة (Cause- effect) والذي يعرف بأسلوب (Fish ben) عظم السمكة في تفسير العلاقة بين ظهور الفساد الاداري وتردي الامن الوطني

٣-٢ استطلاع رأي العاملين والزبائن بخصوص الفساد الاداري والمالي وتردي الامن الوطني وكيفية التصدي لذلك:

Survey of employees and customers regarding administrative and financial corruption and the deterioration of national security and how to deal with it

تم اعداد استبانة استطلاع خاصة لهذا الغرض، وذلك من اجل التعرف على الرأي والآراء المتعلقة بأشكاليات تحقق الفساد الاداري والمالي وتردي الامن الوطني، حيث تم اختيار عينة مقدارها (١٢٠) توزعت كما يلي [٨] :

- القطاع الصناعي ٣٠ (٢٠ عاملين + ١٠ زبائن).
- القطاع الزراعي ٣٠ (٢٠ عاملين + ١٠ زبائن).
- القطاع التجاري ٣٠ (٢٠ عاملين + ١٠ زبائن).
- قطاع الخدمات ٣٠ (٢٠ عاملين + ١٠ زبائن).

١٢٠

وبعد جمع وتحليل استمارات الاستبيان بأستخدام برنامج (SPSS) الاحصائي تم الحصول على جداول التحليل مقسمة حسب المحاور وكذلك حسب تأثير الاسباب في النتيجة وتحقق كل من الفساد الاداري وكذلك تردي الامن الوطني، وهذه الجداول هي كما في المحاور التالية:

اولاً: محور الفساد الاداري والمالي (المرحلة الاولى)

١. تحليل علاقة (الرشوة وتقديم الاتاوة - البطالة بأشكالها المختلفة)

الجدول رقم (١) المؤشرات الاحصائية المتعلقة بتحليل (علاقة الرشوة- البطالة بأشكالها المختلفة) (n= 120)

رقم السؤال	مستويات الاجابة					الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن المئوي	ترتيب الاهمية النسبية
	أتفق بشدة	اتفق	محايد	لا أتفق	لاأتفق بشدة				
السؤال الاول	٦٠	٤٥	١٠	٥	٠	٤.٣٥	٠.٧٨	٧٧.٤٠	١
السؤال الثاني	٥٦	٤٤	١٥	٣	٢	٣.٩٣	٠.٧٧	٧٦.٣١	٢
السؤال الثالث	٥٠	٤٠	٢٠	٥	٥	٣.٩٨	٠.٨١	٨٠.٣٠	٤
السؤال الرابع	٥٥	٤٠	٢٥	٦	٤	٤.١٣	٠.٨٢	٧٥.٦٤	٥
السؤال الخامس	٨٠	٣٠	١٠	٠	٠	٤.٠٥	٠.٩١	٨٢.٤٤	٣
السؤال السادس	٧٠	٣٠	١٠	٥	٥	٣.٩١	٠.٩٣	٨٠.٤٠	٣
متوسط المؤشرات الاحصائية	معدل المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن المئوي					٤.٠٥	٠.٨٣	٧٨.٧٤	٣

المصدر: النتائج المستخرجة بأستخدام برنامج (SPSS) الاحصائي.

(القطاع الصناعي ٣٠، القطاع الزراعي ٣٠، القطاع التجاري ٣٠، قطاع الخدمات ٣٠ = ١٢٠)

٢. تحليل علاقة (نهب المال العام- الشعور بالاحباط وفقدان الامل)

الجدول رقم (٢) المؤشرات الاحصائية المتعلقة بتحليل علاقة (نهب المال العام- الشعور بالاحباط وفقدان الامل) (n= 120)

رقم السؤال	مستويات الاجابة					الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن المئوي	ترتيب الاهمية النسبية
	أتفق بشدة	اتفق	محايد	لا أتفق	لاأتفق بشدة				
السؤال الاول	٨٧	٢٣	١٠	٠	٠	٣.٩١	٠.٧٦	٨٢.٠٤	٥
السؤال الثاني	٨٠	٢٠	٥	١٠	٥	٣.٩٣	٠.٧٧	٨٠.٣٠	٣
السؤال الثالث	٦٢	٢٨	١٥	١٠	٥	٤.٠٥	٠.٧٨	٧٦.٧٧	٢
السؤال الرابع	٦٠	٣٠	١٠	١٠	١٠	٤.١٥	٠.٨١	٧٥.٧٩	٤
السؤال الخامس	٦٥	٢٥	٢٠	٥	٥	٣.٩٨	٠.٨١	٨٠.٢٠	٣
السؤال السادس	٥٠	٦٠	٥	٥	٠	٣.٩٩	٠.٩١	٨١.٤٠	٢
متوسط المؤشرات الاحصائية	معدل المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن المئوي					٤.٠٠	٠.٨٠	٦٨.٠٨	٣

المصدر: النتائج المستخرجة بأستخدام برنامج (SPSS) الاحصائي.

٣. تحليل علاقة (شراء الوظائف الحكومية وتأجيرها- الشعور بالظلم والغبن)

الجدول رقم (٣) المؤشرات الاحصائية المتعلقة بتحليل علاقة (شراء الوظائف الحكومية وتأجيرها- الشعور بالظلم والغبن) (n= 120)

رقم السؤال	مستويات الاجابة					الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن المئوي	ترتيب الاهمية النسبية
	أتفق بشدة	اتفق	محايد	لا أتفق	لاأتفق بشدة				
السؤال الاول	٦٥	٣٠	١٥	٥	٥	٤.٠٥	٠.٧٧	٧٠.٣٣	٣
السؤال الثاني	٦٠	٤٠	١٠	٥	٥	٣.٩٣	٠.٧٩	٧٧.٥٠	١
السؤال الثالث	٦٦	٤٠	١٤	٠	٠	٣.٩٨	٠.٩٢	٨٠.٤٠	٢
السؤال الرابع	٦٠	٣٠	١٠	١٠	١٠	٣.٩١	٠.٩٣	٨٨.٦١	٣
السؤال الخامس	٥٥	٢٥	٢٠	١٠	١٠	٤.٢٠	٠.٧٨	٧٠.٧١	٤
السؤال السادس	٦٠	٤٥	١٥	٠	٠	٤.٣٠	٠.٨٨	٧٨.٣	٥
متوسط المؤشرات الاحصائية	معدل المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن المئوي					٤.٠٥	٠.٨٤	٧٧.٦٤	٣

المصدر: النتائج المستخرجة بأستخدام برنامج (SPSS) الاحصائي.

٤. تحليل علاقة (الابتزاز والتزوير- ارتفاع معدلات دوران العمل)

الجدول رقم (٤) المؤشرات الاحصائية المتعلقة بتحليل علاقة (الابتزاز والتزوير- ارتفاع معدلات دوران العمل) (n= 120)

رقم السؤال	مستويات الاجابة					الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن المئوي	ترتيب الاهمية النسبية
	أتفق بشدة	اتفق	محايد	لا أتفق	لاأتفق بشدة				
السؤال الاول	٧٠	٣٠	١٠	٥	٥	٣.٩٩	٠.٩٣	٦٠.٦٦	٤
السؤال الثاني	٧٥	٢٥	٥	١٠	٥	٤.٥٠	٠.٧٧	٨٨.٤٠	٣
السؤال الثالث	٦٠	٣٠	١٠	١٠	١٠	٣.٩٨	٠.٧٦	٧١.٦٠	٢
السؤال الرابع	٦٥	٢٥	١٠	٢٠	١٠	٤.٢٠	٠.٨٢	٧٧.٦٠	٥
السؤال الخامس	٥٠	٤٠	١٠	١٠	١٠	٤.١٣	٠.٧٨	٧٧.٥٠	١
السؤال السادس	٥٥	٢٥	٢٠	١٠	١٠	٣.٩٣	٠.٩٢	٨٠.٤٠	٢
متوسط المؤشرات الاحصائية	معدل المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن المئوي					٤.١٢	٠.٨٣	٧٦.٠٢	٣

المصدر: النتائج المستخرجة بأستخدام برنامج (SPSS) الاحصائي.

٥. تحليل علاقة (المحاباة والوساطة- التمرد على القوانين والانظمة)

الجدول رقم (٥) المؤشرات الاحصائية المتعلقة بتحليل علاقة (المحاباة والوساطة- التمرد على القوانين والانظمة) (n= 120)

رقم السؤال	مستويات الاجابة					الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن المئوي	ترتيب الاهمية النسبية
	أتفق بشدة	اتفق	محايد	لا أتفق	لاأتفق بشدة				
السؤال الاول	٦٠	٣٠	١٠	١٥	٥	٣.٩٢	٠.٩٤	٧٠.٦١	٢
السؤال الثاني	٦٦	٢٤	١٠	١٠	١٠	٣.٩٩	٠.٦٧	٧٧.٦٢	٣
السؤال الثالث	٧٠	٣٠	١٠	٥	٥	٤.٠٢	٠.٦٦	٧٢.٦٢	٤
السؤال الرابع	٦٥	٢٥	١٠	١٠	١٠	٤.٠٥	٠.٨١	٦٠.٦٦	١

السؤال الخامس	٥٥	٣٥	١٠	١٥	٥	٣.٩٢	٠.٨٢	٧١.٦٠	٥
السؤال السادس	٦٠	٣٠	١٠	٥	١٥	٣.٩٨	٠.٨٨	٧٨.١١	٢
متوسط المؤشرات الاحصائية	معدل المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن المئوي					٣.٩٨	٠.٧٩	٧١.٨٧	٣

المصدر: النتائج المستخرجة بأستخدام برنامج (SPSS) الاحصائي.

ثانياً: محور تردي الامن الوطني (المرحلة الثانية)

١. تحليل علاقة (البطالة بأشكالها المختلفة- تشكيل العصابات الاجرامية والارهابية) في تردي الامن الوطني

الجدول رقم (٦) المؤشرات الاحصائية المتعلقة بتحليل علاقة (البطالة بأشكالها المختلفة- تشكيل العصابات الاجرامية والارهابية) (n= 120)

رقم السؤال	مستويات الاجابة					الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن المئوي	ترتيب الاهمية النسبية
	أتفق بشدة	اتفق	محايد	لا أتفق	لاأتفق بشدة				
السؤال الاول	٥٠	٤٠	١٠	١٠	١٠	٤.٣٣	٠.٧٨	٧٧.٦٠	٣
السؤال الثاني	٦٠	٤٥	١٥	٠	٠	٤.٢٠	٠.٧٨	٧٦.٤٠	٢
السؤال الثالث	٦٥	٢٥	١٠	١٥	٥	٣.٩٣	٠.٧٧	٧٠.٧٠	٢
السؤال الرابع	٦٦	٢٤	١٥	١٥	٠	٣.٩٨	٠.٨٩	٨٢.٧١	٥
السؤال الخامس	٥٠	٣٠	٢٠	١٠	١٠	٤.٠٥	٠.٩٠	٨٠.٤٠	١
السؤال السادس	٥٥	٢٥	٢٠	١٠	١٠	٣.٩١	٠.٩٠	٨٥.٧٠	٣
متوسط المؤشرات الاحصائية	معدل المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن المئوي					٤.٠٦	٠.٨٣	٧٠.٨١	٢

المصدر: النتائج المستخرجة بأستخدام برنامج (SPSS) الاحصائي.

(القطاع الصناعي ٣٠، القطاع الزراعي ٣٠، القطاع التجاري ٣٠، قطاع الخدمات ٣٠ = ١٢٠)

٢. تحليل علاقة (الشعور بالاحباط وفقدان الامل-نمو حواضن الارهاب والجريمة) وأثر ذلك على تردي الامن الوطني

الجدول رقم (٧) المؤشرات الاحصائية المتعلقة بتحليل علاقة (الشعور بالاحباط وفقدان الامل-نمو حواضن الارهاب والجريمة) (n= 120)

رقم السؤال	مستويات الاجابة					الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن المئوي	ترتيب الاهمية النسبية
	أتفق بشدة	اتفق	محايد	لا أتفق	لاأتفق بشدة				
السؤال الاول	٦٠	٣٥	٥	١٥	٥	٤.٥٥	٠.٧٧	٧٠.٦١	٢
السؤال الثاني	٧٠	٣٠	١٠	٥	٥	٣.٩٣	٠.٧٨	٧٢.٥١	٣
السؤال الثالث	٦٥	٢٥	٢٠	٥	٥	٤.١١	٠.٨٨	٧٧.٥٠	٥
السؤال الرابع	٦٠	٤٠	١٠	١٠	٠	٣.٩٩	٠.٨٧	٨٠.٧١	٣
السؤال الخامس	٦٦	٣٢	٢	٢٠	٠	٤.٢٥	٠.٩٠	٨٢.٧١	٤
السؤال السادس	٥٠	٤٠	١٠	١٠	١٠	٣.٩٦	٠.٩٢	٧٧.٦٠	١
متوسط المؤشرات الاحصائية	معدل المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن المئوي					٤.١٣	٠.٨٥	٧٦.٩٤	٣

المصدر: النتائج المستخرجة بأستخدام برنامج (SPSS) الاحصائي.

٣. تحليل علاقة (الشعور بالظلم- تردي الواقع الاقتصادي) وأثر ذلك على تردي الامن الوطني

الجدول رقم (٨) المؤشرات الاحصائية المتعلقة بتحليل علاقة (الشعور بالظلم- تردي الواقع الاقتصادي) (n= 120)

رقم السؤال	مستويات الاجابة					الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن المئوي	ترتيب الاهمية النسبية
	أتفق بشدة	اتفق	محايد	لا أتفق	لاأتفق بشدة				
السؤال الاول	٦٤	٣٦	١٥	٥	٠	٣.٩٩	٠.٧٨	٧٧.٣٣	٣
السؤال الثاني	٦٠	٤٠	١٠	٥	٥	٤.٢١	٠.٨٤	٧٨.٩٦	٣
السؤال الثالث	٥٨	٤٢	١٥	٥	٠	٣.٩٨	٠.٨٥	٨٠.٤٤	٢
السؤال الرابع	٥٠	٥٠	٢٠	٠	٠	٤.٢٢	٠.٨٩	٨٢.٩٢	٥
السؤال الخامس	٦٢	٤٨	٥	٥	٠	٤.٣٣	٠.٩٥	٩٠.٣١	٤
السؤال السادس	٦٥	٢٥	٢٠	١٠	٠	٣.٩٥	٠.٩٢	٨٨.٣٣	١
متوسط المؤشرات الاحصائية	معدل المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن المئوي					٤.١١	٠.٨٧	٨٣.٠٤	٣

المصدر: النتائج المستخرجة بأستخدام برنامج (SPSS) الاحصائي.

٤. تحليل علاقة (ارتفاع معدل دوران العمل- خلق مراكز القوى) وأثر ذلك على تردي الامن الوطني

الجدول رقم (٩) المؤشرات الاحصائية المتعلقة بتحليل علاقة (ارتفاع معدل دوران العمل- خلق مراكز القوى) (n= 120)

رقم السؤال	مستويات الاجابة					الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن المئوي	ترتيب الاهمية النسبية
	أتفق بشدة	اتفق	محايد	لا أتفق	لاأتفق بشدة				
السؤال الاول	٦٢	٣٨	١٥	٥	٠	٤.٠٥	٠.٧٧	٧٨.٩٦	٣
السؤال الثاني	٧٠	٣٠	١٠	١٠	٠	٤.١١	٠.٧٦	٧٧.٨٨	٣
السؤال الثالث	٥٠	٤٠	١٠	١٠	١٠	٣.٩٥	٠.٧٨	٩٠.٣١	٤
السؤال الرابع	٦٥	٣٥	٢٠	٠	٠	٣.٩١	٠.٨١	٨٢.٤١	٤
السؤال الخامس	٦٤	٣٦	١٠	٥	٥	٣.٩٨	٠.٨٧	٨٨.٧١	٢
السؤال السادس	٦٦	٣٤	٥	١٠	٥	٤.٣٣	٠.٧٨	٧٣.٩١	١
متوسط المؤشرات الاحصائية	معدل المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن المئوي					٤.٠٩	٠.٨١	٨٧.٣٤	٣

المصدر: النتائج المستخرجة بأستخدام برنامج (SPSS) الاحصائي.

٥. تحليل علاقة (التمرد على القوانين والانظمة- ظاهرة غسيل الاموال) وأثر ذلك على تردي الامن الوطني

الجدول رقم (١٠) المؤشرات الاحصائية المتعلقة بتحليل علاقة (التمرد على القوانين- ظاهرة غسيل الاموال) (n= 120)

رقم السؤال	مستويات الاجابة					الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن المئوي	ترتيب الاهمية النسبية
	أتفق بشدة	اتفق	محايد	لا أتفق	لاأتفق بشدة				
السؤال الاول	٤٥	٤٠	٢٥	٥	٥	٣.٨٩	٠.٨٨	٧٠.٣٠	٣
السؤال الثاني	٥٠	٤٠	٣٠	٥	٥	٤.١١	٠.٨٧	٧٧.٤٤	٢
السؤال الثالث	٦٠	٤٥	١٠	٥	٠	٤.٣١	٠.٧٨	٧٤.٥٦	٤

السؤال الرابع	٦٥	٤٤	١١	٥	٠	٣.٩٨	٠.٧٧	٧٩.١١	٣
السؤال الخامس	٥٥	٤٠	٥	١٠	١٠	٣.٩٩	٠.٨٩	٨٦.٧١	١
السؤال السادس	٥٨	٣٢	١٠	١٠	١٠	٣.١٥	٠.٩٢	٨٢.٧٧	٥
متوسط المؤشرات الاحصائية	معدل المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن المئوي					٣.٩٠	٠.٨٥	٧٧.٤٨	٣

المصدر: النتائج المستخرجة بأستخدام برنامج (SPSS) الاحصائي.

من تحليل الجداول السابقة المتعلقة بكلا المحورين:

- محور الفساد الاداري والمالي.
- محور تردي الامن الوطني.

ان اجابات العاملين والزبائن كانت متفقة مع توجهات الباحثين، حيث لو اخذنا في البداية الجداول المتعلقة بمحور الفساد الاداري والمالي وذلك بشكل متسلسل وكما يلي:

١. بالنسبة للجدول رقم (١) والمتعلق بتحليل العلاقة لكل من (الرشوة وتقديم الاتاوة) من جهة، ومن جهة اخرى ظهور البطالة بأشكالها المختلفة (المقنعة والفعلية ... الخ)، نلاحظ من الجدول المذكور ان هنالك حالة من الاتفاق العالي جداً على ذلك، حيث كان المتوسط العام (٤.٠٥) والانحراف المعياري (٠.٨٣) ومتوسط الوزن المئوي (٧٨.٧٤)، حيث كانت فقرات (اتفق بشدة واتفق) هي التي استحوذت معدل اجابات اتفق بشدة ومعدل اتفق للاسئلة الستة على الوزن الاكبر اي : ٦١ [٩] + ٣٨ = ١٢٠/٩٩ = ٨٢% من العينة وكذلك من مجموع بقية انواع الاجابات (محايد، لا اتفق، لا اتفق بشدة) وهذا ايضاً دعم لتلازم كلا العنصرين مع بعضهما البعض وهم:

- تقديم الرشاوي والاتاوة.
- البطالة بأشكالها المختلفة.

حيث لو لم تكن هذه التلازمية لما ظهر هذا الاتفاق العالي.

٢. بالنسبة للجدول رقم (٢) المتعلق بتحليل علاقة (نهب المال العام والشعور بالاحباط وفقدان الامل)، فأن لسان حال المستجيبين يقول ان هنالك توافق وتكامل بين التوجه نحو نهب المال العام وبين الشعور بالاحباط وفقدان الامل، ويمكن ايضاً عكسها بحيث ان الشعور بالحباط يمكن ان يدفع بأتجاه نهب المال العام، وهذا توافق في هذه الظواهر السلبية يؤدي في نهاية المطاف الى تحقيق الفساد الاداري والمالي، حيث كان متوسط نسبة فقرة (اتفق بشدة واتفق) من اجمال المستجيبين هي (٦٧ + ٣١ = ٩٨ / ١٢٠ = ٨٢%)، وكان الوسط الحسابي العام لهذه الاجابات هو (٤) والانحراف المعياري العام هو (٠.٨٠) والوزن النسبي العام هو (٦٨.٠٨).

٣. بالنسبة للجدول رقم (٣) المتعلق بتحليل العلاقة لكل من (شراء الوظائف الحكومية وتأجيرها من جهة والشعور بالظلم والغبن من جهة اخرى)، حيث ان الاجابات (اتفق بشدة واتفق) كانت كما في الحالة السابقة ذات الاهمية الاكبر، حيث ان:

متوسط اجابات اتفق بشدة = ٥٩ ، ومتوسط اجابات اتفق = ٣٥ ، ومجموعهما هو ٩٤، وعليه فأن (٩٤/١٢٠ = ٧٨%)، وهذا يعني ان (٧٨%) من المستجيبين كانت اجاباتهم متفقة بشدة او متفقة مع حقيقة ان هنالك توافق وعلاقة نسبية بين شراء الوظائف الحكومية وتأجيرها والذي يترتب عليه الشعور بالظلم والغبن وبالتالي انعكاس ذلك على ظهور الفساد الاداري والمالي.

٤. بخصوص الجدول رقم (٤) والذي يتناول العلاقة بين (عملية الابتزاز والتزوير وكذلك ارتفاع معدلات دوران العمل)، حيث ان الاتفاق العالي على فقرة مستويات الاجابة (اتفق بشدة واتفق) والبالغ (٩١/ ١٢٠= ٧٥%) (خمسة وسبعون بالمئة) من اجمالي عدد العينة وبالقياس الى بقية مستويات الاجابة الاخرى (محايد، لا اتفق، لا اتفق بشدة)، حيث بلغ ايضاً الوسط الحسابي العام (٤.١٢) والانحراف المعياري العام هو (٠.٨٣) ومعدل الوزن المئوي (٧٦.٠٢)، وفسرت ظاهرة ارتفاع معدلات دوران العمل بأنها تعني ان العاملين يتركون مواقعهم اما لاسباب تتعلق بالعقوبات والطرد بسبب حالات التزوير والابتزاز، او للتحول الى مواقع افضل اخرى، حيث مهما كانت الاسباب، فأن تشابك وتداخل هاتين الظاهرتين السلبيتين تنعكس في الواقع العملي على الفساد الاداري والمالي.

٥. بخصوص الجدول رقم (٥) والذي يتعلق بـــ (المحاباة والوساطة وكذلك التمرد على القوانين والانظمة) وتشابك هذه المؤثرات في دعم الفساد الاداري والمالي، حيث كانت مستويات الاجابة في حدود الاجابات المتعلقة بمقياس ليكارت الخماسي (اتفق بشدة، اتفق، محايد، لا اتفق، لا اتفق بشدة) متركزة على الفقرتين الاولى والثانية بنسبة (٩١/ ١٢٠ = ٧٥ %) من مجموع الاجابات للمستويات الخمسة [١٠] ، وقد كان معدل الوسط الحسابي هو (٣.٩٨) ومعدل الانحراف المعياري هو (٠.٧٩) ومعدل الوزن المئوي (٧١.٨٧).

بالنسبة **للمحور الثاني المتعلق بتردي الامن الوطني**، والذي هو النتيجة النهائية لكل ما تقدم وبالذات نتيجة لتحقق الفساد الاداري والمالي، فأن هذا الموضوع يتحقق من خلال الجداول التالية:

١. بخصوص الجدول رقم (٦) حيث يتعلق الامر بعملية الربط بين (البطالة بأشكالها المختلفة وكذلك تشكيل العصابات الاجرامية والارهابية)، حيث اذا اخذنا تحليل المستويات المتعلقة بالاجابة، نجد ان فقرة اتفق بشدة واتفق ايضاً كما في المحور السابق حازت على الغالبية العظمى من الاجابات، واذا اخذنا على سبيل المثال السؤال الاول فأن حاصل جمع فقرة (اتفق بشدة واتفق) هو (٥٠+ ٤٠ = ٩٠) ونسبة ذلك من المجموع العام للاجابات هو (٩٠/ ١٢٠= ٧٥%)، وهو يعني الاتفاق القوي على ما تم طرحه في الاسئلة والذي يشتف منه حقيقة مهمة وهو ان تردي الامن الوطني يعود بالدرجة الاساس الى وجود البطالة بأشكالها المختلفة (المقنعة والفعلية ... الخ) والذي

سوف ينصب على تشكيل العصابات، اي ان هذه الاخيرة الداعم الاساسي للعصابات هم العاطلين عن العمل باتفاق (٧٥%) من المستجيبين، وكانت معدلات الوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن المئوي (4.06)، (0.83)، (70.81) على التوالي.

٢. بالنسبة للجدول رقم (٧) الذي يتعلق بتحليل العلاقة بين (الشعور بالاحباط وفقدان الامل وكذلك نمو حواضن الارهاب والجريمة) وأثر ذلك على تردي الامن الوطني، وعند سؤال العاملين في المواقع عينة الدراسة والزبائن لهذه المواقع كانت اجاباتهم متركزة على فقرة (اتفق بشدة واتفق) وذلك لكافة الاسئلة، حيث ان الشعور بالاحباط من الاشكاليات الشعورية التي اهتم بها الكثير من علماء النفس وعلماء الاجتماع، وهي ان ظهرت في مواقع معينة، فأنها تعمل على ظهور حواضن الارهاب والجريمة والتي في نهاية المطاف تصب في تردي الامن الوطني، وكانت معدلات الوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن المئوي (٤.١٣)، (٠.٨٥)، (٧٦.٩٤) على التوالي .

٣. بالنسبة للجدول رقم (٨) الذي يتعلق بـــ (تحليل العلاقة بين الشعور بالظلم وكذلك تردي الواقع الاقتصادي) وأثر ذلك على تردي الامن الوطني، فأن ما تم الحديث عن اعلاه يمكن ان ينطبق هنا من حيث الجوانب الشعورية سواء كان ذلك يتعلق بالعاملين او بالزبائنن حيث اصبحت هنالك شريحة واسعة من المجتمع العراقي سواء كان العاملين في الاجهزة الادارية او خارجها لديها شعور بالظلم وذلك بسبب تردي الواقع الاقتصادي الناجم عن :

- الاعتماد على الاستيراد وعدم فاعلية القطاع الصناعي والقطاع الزراعي.
- توجيه موارد الموازنة (التي تعتمد ٩٦% منها على النفط) الى الاستهلاكية دون الاستثمارية وتفشي الفساد.

وقد كانت النتائج والاجابات (اتفق بشدة، اتفق) تشكل بحدود (٧٤%) من بقية الاجابات وهو دليل اتفاق كافة مفردات العينة على مضمون الاسئلة، وقد كان معدل الوسط الحسابي (٤.١١) ومعدل الانحراف المعياري هو (0.87) ومعدل الوزن المئوي (83.04).

٤. بالنسبة للجدول رقم (٩) الذي يتعلق بتحليل العلاقة بين (ارتفاع معدلات دوران العمل وكذلك خلق مراكز القوى) وأثر ذلك على تردي الامن الوطني، حيث يشير مضمون الاسئلة الى ان بعض مراكز القوى تستقطب العاملين والبعض الآخر يتخلى عنهم مما يخلف حالة من دوران العمل وعدم الاستقرار، وكانت الاجابات (اتفق بشدة واتفق) قد استحوذت على ما يقرب (٩٣%) من بقية الاجابات والذي في النهاية سوف يدعم التدهور او تردي الامن الوطني، وكانت معدلات الوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن المئوي (4.09)، (0.81)، (87.34) على التوالي.

٥. بالنسبة للجدول رقم (١٠) والذي يتعلق بتحليل العلاقة بين (التمرد على القوانين والانظمة وكذلك غسيل الاموال) في العمل على تردي الامن الوطني، حيث كانت الاجابات متركزة على فقرة (اتفق بشدة واتفق) بنسبة (٧٦%)، حيث كان العاملين في عينة الدراسة وجمهور الزبائن متفقاً بهذه النسبة العالية على ان لهذين العنصرين من المؤثرات دور مهم في تردي الامن الوطني، حيث تُشير الدراسات على ان ظاهرة غسيل الاموال هي في اخطر اشكال التمرد على القوانين والانظمة فظهور فئة من الناس تمتلك المليارات من الاموال واخرى معدومة وكانت معدلات الوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن المئوي (3.90)، (0.85)، (77.48) على التوالي.

الفصل الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

٤-١ الاستنتاجات

تأسيساً على ما تقدم استنتج الباحثان مايلي:

اولاً: ان عينة الدراسة المتمثلة بالقطاعات الاربعة (الصناعي، الزراعي، التجاري وقطاع الخدمات) يعبر عن أنموذج وحالة قابلة للاعمام على بقية القطاعات بحيث ان ما تم التوصل اليه من نتائج هي معبرة بشكل صادق عما هو عليه الحال في بقية القطاعات من حيث ظهور المؤشرات التي يمكن تظهر وتسهم في خلق بؤر الفساد الاداري والمالي ومن ثم انعكاس ذلك على تردي الامن الوطني.

ثانياً: من خلال اسلوب السبب والنتيجة (Cause- effect) الذي تم اعتماده في التصدي لملفات الفساد، كان هنالك تداخل بين اشكاليات تحقق الفساد الاداري والمالي من جهة وتردي الامن الوطني من جهة اخرى.

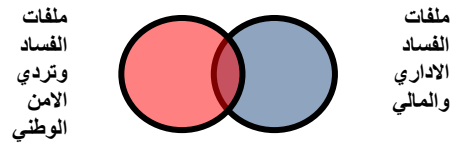

ثالثـــاً: ان اســـلوب الســـبب والنتيجة، هو ناجم عن امور كثيرة يعاني منها المجتمع العراقي سواء كان ذلك في الجوانب الاقتصادية او السياسية او الامنية، حيث تسمى بالمؤثرات الخارجية بالنسبة للمنظمات، هذا ناهيك عن وجود مؤثرات داخلية تتعلق بذات المنظمات او الهياكل الادارية الحكومية التي تم اعتمادها عينة للدراسة، حيث اسهم كلا النوعين من المؤثرات في تشابك وتداخل مقومات الفساد الاداري والمالي وتردي الامن الوطني.

رابعاً: استنتج الباحثان بأن هنالك اتفاق عام يكاد يكون مطلق من خلال التركيز والاهمية بالنسبة لفقرات (اتفق بشدة، اتفق) الواردة في الجداول السابقة الذي هو جزء من مقياس ليكارت (LIKART) الخماسي الذي تم اعتماده، بأن كل ما تم تقديمه من اسباب تتعلق بظهور الفساد الاداري والمالي في المرحلة الاولى وتردي الامن الوطني في المرحلة الثانية هو دقيق وصحيح ويعاني منه المجتمع العراقي.

خامساً: منذ بداية التغيير في عام ٢٠٠٣ ولغاية نهاية ٢٠١٨ لم تظهر بوادر التصدي الحقيقية لملفات الفساد التي تمثلت بالاسباب (effect) والتي ادت الى النتيجة (Cause) وهو ظهور الفساد الاداري والمالي ومن ثم تردي الامن الوطني حيث كانت الحلول ترقيعية ولم يشهد العراق وقفة جدية رغم كثرة الدوائر الرقابية والتنفيذية.

سادساً: ان تعدد مراكز اتخاذ القرار المستند الى المحاصصة وفقدان الحرص والمسؤولية والوازع الوطني، كان يوفر الغطاء والبيئة اللازمة لشيوع حالة التدهور في الواقع الحالي لادارة الدولة وعدم سيطرتها على كل مصادر الفساد الاداري والمالي ومن ثم يصب ذلك في تردي الامن الوطني.

سابعاً: ان بقاء الحال على ما هو عليه ينذر بحالة تعرف في علم الادارة (الانهيار التنظيمي)، حيث ان الفساد الاداري والمالي مع تردي الامن يجعل من الصعب على المؤسسات انجاز اعمالها وتحقيق اهدافها كما يجب.

ثامناً: ان تدخل السياسة بالاقتصاد وبأدارة الدولة يدفع بأتجاه خدمة المصالح الحزبية لكل متخذ قرار في الادارة العليا، على اعتبار ان الامر تحقق على اساس الحصص وتوزيع المناصب حسب الاستحقاق الانتخابي وليس حسب الكفاءة والقدرة على الادارة، ومن هنا تظهر بوادر الفساد الاداري والمالي وهذا الامر يدفع بأتجاه الغليان وعدم قدرة الدولة على السيطرة.

٤-٢ التوصيات

ان الباحثان في ضوء ما تقدم يعرضان التوصيات الآتية:

اولاً: ضرورة تفعيل وتنشيط عمل الجهات الرقابية الاساسية مع دعم كافة الجهات التنفيذية والقضائية وهي خطوة اساسية لاجل الوقوف والتصدي للفساد الاداري والمالي ولاحقاً تردي الامن الوطني.

ثانياً: ان على كافة القطاعات الاقتصادية والمؤسسات العاملة فيها، وذلك انطلاقاً من القطاعات الاربعة عينة الدراسة، العمل وفق قواعد ونظريات الادارة التقليدية الاستراتيجية، والاعتماد على التكنوقراط المتخصص في انجاز المهمات وذلك لمنع حالات الفشل والتشبث بالمواقع الوظيفية لتحقيق اهداف شخصية او حزبية.

ثالثاً: ان على القطاعات عينة الدراسة وكذلك بقية القطاعات الاهتمام بالاساليب العلمية في تشخيص اسباب ظهور الفساد الاداري والمالي وتردي الامن الوطني وذلك مثل:

- نظرية علاقة الجزء بالكل Part- all Theory

- نظرية الدومينو Domino Theory
- نظرية السبب والنتيجة Cause- effect Theory

رابعاً: الافادة من تجارب الدول المتقدمة والدول النامية التي ظهر فيها الفساد الاداري والمالي ومن ثم تردي الامن الوطني فيها وذلك مثل (كوريا الجنوبية، راوندا، ساحل العاج).

خامساً: العمل على ازالة كل الاسباب التي ادت الى ظهور النتيجة وفقاً لنظرية (يزول الأثر بزوال المؤثر)، حيث تكون الانطلاقة الاساسية من تصحيح مسار العملية السياسية واعادة الحس الوطني والانتماء الى المجتمع من خلال العمل وفق نظرية البقاء للاصلح والرجل المناسب في المكان المناسب وغيرها من النظريات.

سادساً: التحضير لاعادة بناء الاجيال القادمة وفق منهج استراتيجي وعلمي متطور، حيث ينبغي:

- تدريس مادة علمية في المناهج الدراسية عن العواقب السلبية للفساد الاداري والمالي.
- تدريس مادة علمية في المناهج الدراسية عن الانتماء والحس الوطني ومخاطر تردي الامن الوطني.

سابعاً: تفعيل دور المؤسسة الدينية بشكل صحيح ونظيف دون الدخول في خطابات طائفية، بل التوجه نحو المجتمع وقواعد الدين الاسلامي الحنيف الذي يُحرم الرشوة والاتاوة والسرقة والقتل وكل ما هو يسيئ الى المفاهيم السامية لديننا الحنيف، ويتم ذلك بالاعتماد على شخوص مقبولة اجتماعياً وتتسم بالنزاهة.

المصادر العربية:

١- بكار، عبد الكريم، فصول في التفكير الموضوعي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٣.
٢- بكزاده، محمد غالب، الأمن وادارة أمن المؤتمرات، دار الفجر، القاهرة، ص٣١-٣٣، ١٩٩٩.
٣- بيضون، فاديا قاسم، الفساد ابرز الجرائم الآثار والمعالجة، منشورات الحلبي، ص٢٣٣- ٢٣٤، ٢٠١٣.
٤- تقرير الامم المتحدة ، مستويات الفساد والفقر في العراق، ص٩، ٢٠٠٧.
٥- الجريش، سلمان بن محمد، الفساد الاداري وجرائم اساءة استعمال السلطة الوظيفية، مطابع الشرق الاوسط، الرياض، ٢٠٠٣.
٦- الجشعمي، حيدر علي، الفساد والنزاهة في العراق، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية للنشر، الطبعة الاولى، ص٥٣، ٢٠١٤.
٧- سلمان، تغريد داود، الفساد الاداري والمالي في العراق وأثره الاقتصادي والاجتماعي(اسبابه،انواعه،مظاهره وسبل معالجته)، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مكتب المفتش العام، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد العاشر، العدد الثالث، ٢٠١٥.
٨- الشقحاء، فهد بن محمد، الامن الوطني/تصور شامل/المفهوم-الاهمية-المجالات-المقومات، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الطبعة الاولى، الرياض، ٢٠٠٤.
٩- الطلاع، رضوان ظاهر، نحو أمن فكري أسلامي، الرياض، ١٩٩٩.
١٠- عبدالله، وسام، مسؤولية مراقب الحسابات في الحد من الفساد الاداري والمالي، رسالة ماجستير، المعهد العربي للمحاسبين والقانونيين، ص١٩، ٢٠١١.
١١- الغنيمي، محمد طلعت، بعض الاتجاهات الحديثة في القانون الدولي العام، منشأة المعارف، الطبعة الاولى، الاسكندرية، ١٩٧٤.

١٢- الفضل، مؤيد عبد الحسين وآخرون، أثر العدالة التنظيمية على الرضا الوظيفي-دراسة استطلاعية، مجلة العلوم الاسلامية، العدد ٥٧، ٢٠١٨.
١٣- الكيالي، عبد الوهاب، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الجزء الاول، بيروت، ١٩٧٩.
١٤- محافظة، علي، التربية الوطنية، دار جرير للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، ٢٠٠٦.
١٥- محمد، ابراهيم عبد القادر، التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة على الامن الوطني الاردني، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الادآب والعلوم، جامعة الشرق الاوسط، ٢٠١٣.
١٦- مصطفى، ابراهيم، وآخرون، المعجم الوسيط، دار المعارف، مصر، ١٩٨٠.
١٧- ملحم، ابراهيم بن علي، علماء الادارة وروادها في العالم-السيرة الذاتية والاسهامات العلمية، المنظمة العربية للعلوم والتنمية الادارية، القاهرة، ٢٠٠٨.
١٨- منظمة الشفافية العالمية، مؤشرات مدركات الفساد، ص٣، ٢٠٠٩.

المصادر الاجنبية:

19- Jacobson,H.K. Network of Interdependence: International Organizations And The Global political system. Network: Alfred AKnopf, Inc.1979.
20- Ross A.WEBBER, Basic Element of Managing Organization, 2006.

الملحق

بسمه تعالى

جامعه الفرات الاوسط التقنية
ديوان الرقابة المالية الاتحادي
الكلية التقنية الإدارية/ قسم إدارة الاعمال
دائرة التدقيق والمتابعة

استمارة مسح اولي Pilot study sheet

السلام عليكم ورحمة الله :

ان هذه الاستمارة معدة لأغراض البحث العلمي تتعلق بإشكالية التصدي للفساد المالي والإداري في ظل الواقع الحالي، حيث ان عنوان البحث هو :

(الفساد الإداري و المالي و تأثيره على الامن الوطني/ دراسة تطبيقية في الواقع العراقي للفترة من (٢٠٠٣ – ٢٠١٨))

قد صممت لاستطلاع آرائكم إزاء موضوع الفساد المذكور من خلال عدد المحاور للتصدي لهكذا إشكالية ونحن نلتمس منكم الدقة والموضوعية والأمانة في الإجابة على فقراتها والذي يعكس حرصكم ووعيكم للارتقاء بمستوى التصدي ونؤكد لكم بان الإجابات سوف تعامل بسرية تامة ولأغراض هذا البحث ان الاستمارة معده على وفق مقياس (liket) وكما يأتي:

١	لا اتفق بشدة	وتعني ان مستوى تنفيذ المتغير او ممارسة مؤشر القياس ضعيف جداً او غير معتمد على الاطلاق
٢	لا اتفق	وتعني ان مستوى تنفيذ المتغير او ممارسة مؤشر القياس ضعيف او محدود
٣	محايد	وتعني ان مستوى تنفيذ المتغير او ممارسة مؤشر القياس متوسط
٤	اتفق	وتعني ان مستوى تنفيذ المتغير او ممارسة مؤشر القياس جيد او ملحوظ
٥	اتفق بشدة	وتعني ان مستوى تنفيذ المتغير او ممارسة مؤشر القياس جيد جداً

تتم الإجابة بوضع علامة صح (√) امام الفقرة او مؤشر القياس الذي يعكس مدى ممارسة او تنفيذ المؤشرات قيد الدراسة فيوضع علامة صح تحت الرقم (١) أي عدم الاتفاق التام ويعني ان مستوى التنفيذ ضعيف جدً وعند وضع علامة تحت الرقم (٥) يعني ذلك الاتفاق التام ويعني كذلك ان تنفيذ المؤشر عالي جداً او ممتاز

شاكرين تعاونكم معنا ... مع التقدير

الاستاذ الدكتور **الباحثة**
مؤيد عبدالحسين الفضل **هديل مهدي الشكري**

الجزء الاول : البيانات الشخصية

اولاً: معلومات عامة عن الأشخاص العاملين المخولين بالإجابة في الوحدات الاقتصادية او المنظمات :

بيانات شخصية:

١. الجنس :

ذكر		انثى	

٢. الفئة العمرية:

٢٠ فأقل		٢١-٣٠		٣١-٤٠	
٤١-٥٠		٥١-٦٠		٦٠ فأكثر	

٣. التحصيل الدراسي:

دكتوراه		ماجستير		دبلوم عالي	
بكالوريوس		دبلوم		اعدادية	

٤. عدد سنوات الخدمة في المنظمة او الوحدة الاقتصادية :

اقل من سنة		١-٥		٦-١٠	
١١-١٥		١٦-٢٠		٢١ فاكثر	

الموقع الجغرافي : بغداد ☐ **المحافظات** ☐

ثانياً : معلومات عن تخصص العاملين في الوحدات الاقتصادية او المنظمة :

١. اسم الوحدة الاقتصادية : .....

٢. استمرارية النشاط : مستمرة ☐ **متقطعة** ☐

٣. الشكل القانوني : عام ☐ **خاص** ☐ **مختلط** ☐

٤. طبيعة نشاط الوحدة الاقتصادية ايراد المنظمة في السوق : انتاجي ☐ **خدمي** ☐

الجزء الثاني : الأسئلة حسب المحاور

اولاً: محور الفساد الإداري و المالي (المرحلة الأولى)

١.تحليل علاقة كل من (الرشوة و تقديم الاتاوه – البطالة بأشكالها المختلفة)

ت	الأسئلة حول تأثير كل من الرشوة و البطالة في الفساد الإداري والمالي	مستويات الاجابة				
		أتفق بشدة	اتفق	محايد	لا أتفق	لاأتفق بشدة
١	تأخير العمل بشكل متعمد لأجل الحصول على الرشوة او الاتاوة					
٢	خلق تعقيدات غير ضرورية وغير مطلوبة لإنجاز العمل هو لأجل الرشوة والاتاوة					
٣	الرشوة والاتاوه هي احد الصيغ المهمة لوقوع الفساد الإداري والمالي					
٤	البطالة تدفع باتجاه الرشوة وبالتالي الفساد الإداري والمالي					
٥	فقدان العمل يخلق الأسباب للبحث عن وسيلة للحصول على عمل بدفع الرشوة					
٦	البطالة هي الدافع الساسي نحو تحقق الفساد الإداري والمالي					

٢.تحليل علاقة (نهب المال العام – الشعور بالإحباط وفقدان الامل)

ت	الأسئلة حول تأثير كل من نهب المال العام و الشعور بالإحباط على الفساد الإداري	مستويات الاجابة

		أتفق بشدة	اتفق	محايد	لا أتفق	لاأتفق بشدة
١	ان ضعف الرقابة المحاسبية والإدارية يدفع باتجاه الفساد الإداري والمالي					
٢	ان البيئة الراعية للتزوير في المستندات تدفع باتجاه تحقق الفساد الإداري والمالي					
٣	ان عدم وجود المحاسبة والعقاب يدفع باتجاه تحقق الفساد الإداري والمالي					
٤	ان ضعف الأداء الحكومي يدفع باتجاه تحقق الفساد الإداري والمالي					
٥	ان تكرار الأخطاء وعدم وجود المحاسبة والمساءلة يدفع باتجاه الفساد الإداري والمالي					
٦	ان الشعور بالإحباط وفقدان الامل يدفع باتجاه تحقق الفساد الإداري والمالي					

٣.تحليل علاقة (شراء الوظائف الحكومية وتأجيرها - الشعور بالظلم والغبن)

ت	الأسئلة حول تأثير كل من شراء الوظائف الحكومية وتأجيرها مع الشعور بالظلم و الغبن على الفساد الإداري والمالي	مستويات الاجابة				
		أتفق بشدة	اتفق	محايد	لا أتفق	لاأتفق بشدة
١	ان شراء الوظائف الحكومية يدفع باتجاه الفساد الإداري والمالي					
٢	ان تأجير الوظائف الحكومية مقابل مبلغ معين يدفع باتجاه الفساد الإداري والمالي					
٣	ان شراء الوظائف الحكومية وتأجيرها يعني وضع الرجل غير المناسب في الموقع وبالتالي تحقق الفساد					
٤	ان الشعور بالظلم يدفع باتجاه ارتكاب اعمال تدخل في اطار الفساد الإداري والمالي					
٥	ان الشعور بالغبن يدفع الناس الى ارتكاب الاعمال غير القانونية					
٦	ان عدم المساواة والمحاباة هي الدافع الأساس نحو الفساد الإداري والمالي					

٤.تحليل علاقة (الابتزاز و التزوير – ارتفاع معدل دوران العمل)

ت	الأسئلة حول تأثير كل من الابتزاز والتزوير وارتفاع معدلات دوران العمل على تحقق الفساد الإداري والمالي	مستويات الاجابة				
		أتفق بشدة	اتفق	محايد	لا أتفق	لاأتفق بشدة
١	ان ضعف الرقابة في انجاز المهام الحكومية يدفع باتجاه الفساد الإداري والمالي					
٢	ان التوافق بين الأحزاب السياسية يدفع باتجاه تحقق الفساد الإداري والمالي					
٣	ان الابتزاز والتزوير يدفع باتجاه تحقق الفساد الإداري والمالي					
٤	ان عدم التخطيط في المهام الحكومية يدفع باتجاه تحقق الفساد الإداري والمالي					
٥	ان عدم القناعة للعاملين باجورهم يدفع باتجاه تحقق الفساد الإداري والمالي					
٦	ان ارتفاع معدلات دوران العمل في المواقع الوظيفية يدفع باتجاه تحقيق الفساد الإداري والمالي					

٥.تحليل علاقة (المحاباة و الوساطة – التمرد على القوانين والانظمة)

ت	الأسئلة حول تأثير كل من المحاباة والوساطة والتمرد على القوانين والأنظمة على تحقق الفساد الإداري والمالي	مستويات الاجابة				
		أتفق بشدة	اتفق	محايد	لا أتفق	لاأتفق بشدة
١	ان المحاباة والوساطة يدفع باتجاه تحقيق الفساد الإداري والمالي					
٢	ان العشائرية والمحسوبية تدفع باتجاه تحقيق الفساد الإداري والمالي					
٣	ان توظيف العلاقات بشكل غير ملائم يدفع باتجاه تحقيق الفساد الإداري والمالي					
٤	ان عدم العدالة في توزيع المناصب يدفع باتجاه تحقيق الفساد الإداري والمالي					
٥	ان فقدان العقاب والثواب يدفع باتجاه تحقيق الفساد الإداري والمالي					
٦	ان التمرد على القوانين والأنظمة تدفع باتجاه تحقيق الفساد الإداري والمالي					

ثانياً: محور تردي الامن الوطني (المرحلة الثانية)

١.تحليل العلاقة (البطالة بأشكالها المختلفة – تشكيل العصابات) في تردي الامن الوطني

ت	الأسئلة حول تأثير كل من البطالة وتشكيل العصابات على تردي الامن الوطني	مستويات الاجابة

		أتفق بشدة	اتفق	محايد	لا أتفق	لاأتفق بشدة
١	البطالة تدفع باتجاه تشكيل العصابات الإرهابية مما يؤثر على الامن الوطني					
٢	البطالة تشكل الحاضنة الأساسية للعصابات الإرهابية والاجرامية					
٣	البطالة تؤسس لحالة العنف وتردي الامن الوطني					
٤	ان عدم وجود خطط يومية شاملة لاحتواء العاطلين يدفع باتجاه تردي الامن الوطني					
٥	ان تهميش القطاع الخاص وعدم وجود دور فعال له يدفع باتجاه تردي الامن الوطني					
٦	ان العصابات الإرهابية والإجرامية تبحث اولاً عن العاطلين عن العمل مما يشكل خطراً على الامن الوطني					

٢.تحليل العلاقة (بين الشعور بالإحباط وفقدان الامل - نمو حواضن الإرهاب و الجريمة) واثر ذلك على الامن الوطني

ت	الأسئلة حول تأثير كل من الشعور بالإحباط ونمو حواضن الإرهاب في تردي الامن الوطني	مستويات الاجابة				
		أتفق بشدة	اتفق	محايد	لا أتفق	لاأتفق بشدة
١	ان الشعور بالإحباط حالة مرضية تدفع باتجاه التمرد على الدولة والامن الوطني					
٢	ان الشعور بالإحباط يرتبط بفقدان الامل وهو من الحالات الخطرة على الامن الوطني					
٣	ان الشعور بالإحباط يؤسس لضعف في الأداء الحكومي وتكرار الأخطاء وانعدام الامن					
٤	ان الشعور بالإحباط وفقدان الامل يؤسس لظهور حواضن الإرهاب					
٥	ان داعش واخواتها ظهرت بسبب الشعور بالإحباط الذي أسس لنمو حواضن الإرهاب					
٦	ان حواضن الإرهاب تستفيد من كافة الظواهر السلبية في المجتمع					

٣.تحليل العلاقة (الشعور بالظلم – تردي الواقع الاقتصادي) واثر ذلك على تردي الامن الوطني

ت	الأسئلة حول تأثير الشعور بالظلم وتردي الواقع الاقتصادي في الامن الوطني	مستويات الاجابة				
		أتفق بشدة	اتفق	محايد	لا أتفق	لاأتفق بشدة
١	ان الشعور بالظلم يؤسس لحالة انعدام الامن ويخلف حواضن إرهاب					
٢	ان الشعور بالظلم دليل سياسة عدم المساواة في أجهزة الدولة والذي يدفع الى تردي الامن الوطني					
٣	ان الشعور بالظلم قد يكون سببه المحاباة في الحصول على المكاسب					
٤	ان تردي الواقع الاقتصادي ناجم عن تخلف القطاعات الاقتصادية (الصناعي و الزراعي و الخدمي) و ينعكس ذلك سلباً على الامن					
٥	ان تردي القطاعات الاقتصادية الأساسية تدفع باتجاه الانحراف وتردي الواقع الأمني					
٦	ان الشعور بالظلم و تردي الواقع الاقتصادي هو القاعدة الأساسية لتردي الواقع الامني					

٤.تحليل العلاقة (ارتفاع معدلات دوران العمل– خلق مراكز القوى) واثر ذلك على تردي الامن الوطني

ت	الأسئلة حول تأثير كل من ارتفاع معدلات دوران العمل وخلق مراكز القوى البديلة عن الدولة واثر ذلك على تردي الامن الوطني	مستويات الاجابة				
		أتفق بشدة	اتفق	محايد	لا أتفق	لاأتفق بشدة
١	ان ارتفاع دوران العمل يؤسس للبطالة ومن ثم العمل على تردي الامن الوطني					
٢	ان خلق مراكز القوى البديلة يعني انتفاء الحاجة لوجود الدولة ويعني الفوضى					
٣	ان دوران العمل بشكل غير اعتيادي يدفع باتجاه تعطيل عجلة الإنتاج وبالتالي تردي الامن الوطني					
٤	ان عدم القناعة وعدم التخطيط هما أساس دوران العمل بشكل غير اعتيادي					
٥	ان ضعف سيطرة الدولة وانعدام الامن يعود الى وجود مراكز قوى مختلفة					
٦	ان ظهور مراكز القوى المناوئة للدولة وارتفاع معدلات دوران العمل هما من العلامات المهمة لتردي الامن الوطني					

٥.تحليل العلاقة (التمرد على القوانين والانظمة – ظاهرة غسيل الأموال) واثر ذلك على تردي الامن الوطني

ت	الأسئلة حول تأثير كل من التمرد على القوانين والأنظمة وظاهرة غسيل الأموال على تردي الامن الوطني	مستويات الاجابة				
		أتفق بشدة	اتفق	محايد	لا أتفق	لاأتفق بشدة
١	ان التمرد على القوانين والأنظمة يدفع باتجاه تردي الامن الوطني					

٢	ان التمرد على القوانين والأنظمة هي احد ظواهر الفلتان الأمني في المجتمع					
٣	ان التمرد على القوانين والأنظمة يؤسس لارتكاب العديد من الجرائم					
٤	ان عدم العدالة وفقدان العقاب هو الدافع الأساس للتمرد على القوانين والأنظمة					
٥	ان عدم وجود الرقابة الفعالة وسوء الإدارة في اجهزه الدولة يؤسس لتردي الواقع الأمني					
٦	ان ظاهرة غسيل الأموال والتمرد على الأنظمة تؤسس للانهيار الامني					

شاكرين تعاونكم معنا ... مع التقدير

ا.د. مؤيد عبدالحسين الفضل الباحثة/ هديل مهدي الشكري

---

[١] الفساد يعرف لغة وهو البطلان فيقال فسد الشيء اي بطل او اضمحل، ويعرف اصطلاحاً بأنه استغلال المنصب العام بغرض تحقيق مكاسب شخصية من خلال الاساءة في استخدام السلطة.

[٢] ان الفساد في الدول يكون عبر احد الانواع التالية:

- الفساد السياسي المتمثل بفساد السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية.
- الفساد الاداري والذي يشمل (الرشوة، المحاباة، المحسوبية، الاحتيال) ويحدث الفساد والانحراف الاداري او الوظيفي من خلال اصدار توجيهات من قبل الموظف العام اثناء تأدية العمل تخالف التشريعات وضوابط القيم الفردية، اي استغلال موظفي الدولة لمواقعهم وصلاحياتهم للحصول على مكاسب ومنافع بطرق غير مشروعة.
- الفساد المالي ومن مظاهره (الانحرافات المالية ومخالفة الاحكام والقواعد المعتمدة حالياً في تنظيمات الدولة (ادارياً) ومؤسساتها مع مخالفة ضوابط وتعليمات الرقابة المالية).

[٣] ويُعرف حسب رأي (منظمة الشفافية العالمية) بأن ظاهرة الفساد ما هي الا اساءة استخدام السلطة العامة لغرض تحقيق مكاسب خاصة، ويُعد الفساد ظاهرة عالمية اجتاحت وتتفاوت بين الدول في مداها وتأثيراتها حسب ما تصدره منظمة الشفافية الدولية، لمزيد من التفاصيل ينظر:
مؤشرات مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية لعام ٢٠٠٩، ص ٣.

[٤] يؤثر الفساد على الاقتصاد من عدة جوانب منها ضعف الاستثمار وتهريب الاموال الى خارج البلد وما يتبعه من قلة فرص العمل وزيادة نسبة البطالة والفقر، وتؤدي الى ضياع اموال الدولة والتي كان من الممكن استثمارها في مشاريع تعود بالنفع على المواطنين، ويعكس آثار الفساد الاداري والمالي على الكلف النهائية للمعاملات والسلع والخدمات بشكل سلبي فمن جهة تساهم في رفع وقيامم الكلف النهائية لها ومن جهة اخرى تكون على حساب الكم والنوع والصلاحية، ينظر تقرير صادر عن الامم المتحدة، مستويات الفساد والفقر في العراق، ٢٠٠٧، ص٩.

[٥] قدم الاستاذ (A. Ehrlich) هذه الفكرة من خلال مؤلفة باللغة البولندية (Zasady ZarzdzaniA Organizacjami, PWE, W-WA)، وهو مترجم بتصرف عن النسخة الانكليزية.

[٦] (A. Ehrlich) يدعم هذا الرأي ايضاً.

[٧] انظر الملحق / استمارة المسح الاولي.

[٨] استمارة الاستبيان في الملحق.

[٩] حاصل جمع اتفق بشدة (٦٠+ ٥٦+ ٥٠+ ٥٥+ ٨٠+ ٧٠) = ٣٧١ وتقسم على عدد الاسئلة (٦) فنحصل على الرقم (٦١) وهكذا.

[١٠] يمكن حساب هذه النسبة لكل سؤال، حيث لو تم اختيار السؤال الاول لهذا الجدول (٦٠+ ٣٠+ ١٠+ ١٥+ ٥= ١٢٠)، في حين ان نسبة الاول والثاني (٦٠+ ٣٠)، من المجموع الكلي (٩٠ / ١٢٠ = ٧٥%).